Turkish-Israeli Security Relations in Light of the Turkish Position on the Gaza War and Future Trends During the Period (2010-2024)

Khaled R. Al-Kharisha [(1)*] Raafat A. Tarawneh[(2)] Mahmoud M. Al-Karaki[(3)]

(1) Al-Balqa Applied University - Prince Hussein bin Abdullah II Academy for Civil Protection.
(2) Department of Basic Humanities and Sciences, Faculty of Medicine, Aqaba University for Medical sciences, Jordan.
(3) Department of Service Courses, Faculty of Art and Science, Aqaba University of Technology, Jordan.

Received: 23/12/2024
Accepted: 15/04/2025
Published: 30/06/2025

* ***Corresponding Author:***
Khaled.khraisha@bau.edu.jo

DOI:https://doi.org/10.59759/law.v4i2.900

Abstract

The study aimed to find out the Israeli-Turkish security relations during the period (2010-2024), while focusing on the changes this route witnessed in light of the regional and international fluctuations. These relations are significant as they formed a suitable environment for achieving greater developments in many aspects including the security, military, economic and political fields. The study as well deals with the sensitive files that directly affected these relations, especially the Palestinian issue, as well as the Turkish attitude toward the developments in the Kurdistan region, since both have a great impact on the stability of the bilateral relations and their regional balance. In its analytical framework, this study used the international system approach in studying international relations in order to understand the Turkish- Israeli relations within their broader regional and international context. Also, the study used the decision-making approach to analyze the characteristics and dimensions of these relations through presenting an analytical theoretical study. The results of the study showed that Turkey always seeks to invest the regional fluctuations to enhance its position regionally. The study also showed that the nature of the relation with Israel greatly depends on the degree of its agreement with the Turkish interests in the region. In addition, it reveals that Turkey continuously adopts a balanced attitude in its relations with Israel and the Arab countries, where it can neither categorized as an ally of the Arabs nor an enemy of Israel. It is worth mentioning that this balance may sometimes conflict with the interests of some regional parties, which makes Turkey adopt a policy that is subject to push and pull. The study states that Turkey imposes economic sanctions on Israel in the time of continuous humanitarian crises; however, it also indicates that alternative ways exist through other countries to deliver Turkish goods to Israel. The study concluded with the need to strengthen the Turkish- Israeli relations due to the strategic aspects between them, especially in the security, economic, and political fields. It also emphasized the need for both parties to focus on the security and strategic aspects to maximize their active presence in the international arena).

Keywords: Israeli-Turkish Relations, Security, Economic and Political Variables, Outstanding Issues in Israeli-Turkish Security Relations, The Turkish Position on the Gaza War and Future Trends.

العلاقات الأمنية التركية ـ الإسرائيلية في ضوء الموقف التركي من حرب غزة والاتجاهات المستقبلية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٤)

خالد راكان الخريشا[١] رأفت عبد السلام الطراونة[٢] محمود محمد الكركي[٣]

(١) جامعة البلقاء التطبيقية-أكاديمية الأمير الحسين بن عبد الله الثاني للحماية المدنية.

(٢) قسم العلوم الأساسية الأنسانية والعلمية، كلية الطب، جامعة العقبة للعلوم الطبية، العقبة، الأردن.

(٣) قسم المساقات الخدمية، كلية الآداب والعلوم، جامعة العقبة للتكنولوجيا، العقبة، الأردن.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف طبيعة العلاقات الأمنية بين تركيا وإسرائيل خلال الفترة الممتدة منذ فترة ٢٠١٠ إلى فترة ٢٠٢٤، مع الاهتمام على التحولات التي شهدها هذا المسار في ضوء التقلبات الإقليمية والدولية. وتبرز أهمية هذه العلاقات في كونها شكّلت أرضية ملائمة لتطورات ملحوظة في مجالات متعددة، أبرزها الأمن والدفاع والاقتصاد والسياسة. كما تتناول الدراسة الملفات الحساسة التي أثرت بشكل مباشر في هذه العلاقات، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وموقف تركيا من التطورات في إقليم كردستان، لما لهما من تأثير واضح على استقرار العلاقات الثنائية وتوازناتها الإقليمية. اعتمدت هذه الدراسة في إطارها التحليلي على المنهج الدولي في دراسة العلاقات الدولية، وذلك لفهم العلاقات التركية-الإسرائيلية ضمن سياقها الإقليمي والدولي الأوسع. كما استخدمت منهج اتخاذ القرار لتحليل خصائص هذه العلاقات وأبعادها من خلال تقديم رؤية نظرية تحليلية. خلصت النتائج إلى أن تركيا تسعى دائماً إلى استثمار التغيرات الإقليمية لتعزيز مكانتها على المستوى الإقليمي، كما أن طبيعة العلاقة مع إسرائيل تعتمد بشكل كبير على مدى توافقها مع المصالح التركية في المنطقة. تظهر الدراسة أن تركيا تستمر في تبني موقف متوازن بين علاقاتها مع إسرائيل والدول العربية، حيث لا يمكن تصنيفها كحليفة للعرب أو كعدوة لإسرائيل. ومن الجدير بالذكر أن هذا التوازن قد يتعارض في بعض الأحيان مع مصالح بعض الأطراف الإقليمية، الأمر الذي يدفع تركيا إلى اتباع سياسة مرنة ومتوازنة. توضح الدراسة بأن تركيا تلجا الي فرض العقوبات الاقتصادية على إسرائيل عند استمرار الأزمات الإنسانية. ورغم ذلك تشير الدراسة إلى وجود طرق بديلة عبر بلدان أخرى لإيصال المنتجات التركية إلى إسرائيل. توصي الدراسة بأهمية تعزيز العلاقات بين تركيا وإسرائيل، نظراً للأبعاد الإستراتيجية التي تربطهما، خاصة في مجالات الأمن والاقتصاد والسياسة. كما تؤكد الحاجة إلى تركيز كلا الطرفين على الجوانب الأمنية والإستراتيجية لتعظيم حضورهما الفاعل على الساحة الدولية.

الكلمات الدالة: العلاقات التركية-الاسرائيلية، المتغيرات الأمنية والاقتصادية والسياسية، الملفات العالقة في العلاقات الأمنية التركية-الاسرائيلية، الموقف التركي من حرب غزة والاتجاهات المستقبلية.

أولاً: المقدمة.

شهدت العلاقات بين تركيا وإسرائيل تطورات ملحوظة في أوائل التسعينيات، مستفيدة من التغيرات التي حدثت على المنطقة بعد حرب الخليج الثانية. وقد تمثلت هذه الذروة في توقيع اتفاق تعاوني دفاعي بين تركيا وإسرائيل عام ١٩٩٦، مما أسس لإطار جديد من التعاون متعدد الأبعاد شمل عدة جوانب منها العسكرية وايضاً الاقتصادية والسياسية. على الرغم من العقبات والتحديات التي أثرت أحياناً سلباً على هذه العلاقات، حرص الطرفان على إدارتها بحذر لتجنب تصعيد التوترات، حيث ظهرت جهود متعددة لتعزيز الشراكة وإدماج إسرائيل في العديد من المشاريع الإقليمية التي تسهم في بناء بيئة خصبة من أجل تحسين العلاقات الثنائية .

اعتمدت تركيا في هذه المرحلة إستراتيجية تهدف إلى تحقيق توازن سياسي في منطقة مليئة بالتعقيدات والنزاعات، فعملت على تعزيز تعاونها مع إسرائيل لتأمين مكاسب سياسية وإستراتيجية ترفع من مكانتها الإقليمية. في هذا السياق، تلاقت المصالح التركية مع التوجهات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما في اعتبار إسرائيل حليفًا استراتيجيًا رئيسيًا لواشنطن في منطقة الشرق الأوسط. وقد انعكس هذا التقارب في استفادة الولايات المتحدة من القواعد العسكرية التركية لتعزيز تواجدها العسكري في المنطقة.

وبنفس الوقت، تركيا كعضواً في حلف شمال الأطلسي منذ عام ١٩٤٩، تمتلك علاقات قوية مع الغرب، وتطمح إلى تعزيز مكانتها عبر الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي .تسعى أنقرة من خلال هذا المسار إلى تخفيف طابعها الآسيوي والإسلامي وإعادة تشكيل صورتها بما يعزز موقعها الاقتصادي والتجاري ويدعم طموحاتها التنموية.

البعد الأمني في العلاقات الدولية يتميز بتعقيدات متعددة الأبعاد، حيث يشمل مستويات محلية وإقليمية ودولية. على المستوى المحلي، يُعد تحقيق الاستقرار السياسي أحد الأهداف المركزية في العلاقات الدولية، ويتم ذلك من خلال تأسيس علاقات ثنائية تقوم على مبادئ الاحترام المتبادل، والالتزام بسيادة الدول، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية. ومن بين القضايا التي تفرض نفسها بقوة، تظهر قضية العرب الفلسطينيين الذين تتنوع توجهاتهم السياسية والأيديولوجية، مع احتمالية تلقيهم دعماً من قوى إقليمية عدة .هذا الأمر يثير مخاوف دولة الاحتلال الإسرائيلي التي تدرك أنها تواجه مطالبات دولية، كما تؤكدها قرارات الأمم المتحدة مثل القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، اللذين يدعوان إلى حل النزاع بطرق سلمية تحقق رضا كافة الأطراف.

في عام ٢٠٠٣، أُزيل اسم حزب العمال الكردستاني من بعض القوائم الدولية للمنظمات الإرهابية، وهو ما أثار قلقًا بالغًا لدى الحكومة التركية آنذاك، التي كان يقودها حزب العدالة والتنمية. دفعت هذه التطورات تركيا إلى إعادة تقييم علاقاتها مع دول الجوار، ولا سيما الدول العربية، وهو ما أثار بدوره قلقاً لدى إسرائيل. ومع تصاعد نفوذ حزب العدالة والتنمية، بدأت أنقرة بالسعي لتحقيق توازن سياسي يمزج بين مصالحها ومصالح الطرفين، العرب وإسرائيل .

ثانيا: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تُعتبر تركيا واحده من بين أبرز الدول المؤثرة في صياغة السياسات الإقليمية، حيث تتمحور الدراسة حول إشكالية العلاقات بين تركيا وإسرائيل وتحليل العوامل المؤثرة فيها على جميع المستويات منها الدولي والإقليمي والمحلي. وتركز الدراسة بشكل أساسي على استشراف مستقبل هذه العلاقات، مع أخذ بعين الاعتبار البعد الأمني لأهميته الخاصة لدولة مثل تركيا

وتفيد الدراسة أن المتغيرات الأمنية والسياسية التي شهدتها العلاقات بين تركيا وإسرائيل خلال الفترة المحددة لها تأثير مباشر وواضح على توجهات السياسة الخارجية التركية، وعلى أنماط سلوكها الإقليمي والدولي. وتفترض الدراسة أن هذه العلاقات لا تتشكل من فراغ، بل تتأثر بسياق أوسع من التجاذبات والاستقطابات بين الفاعلين الإقليميين والدوليين، مما يجعل السياسة الخارجية التركية تتسم بدرجة عالية من المرونة والديناميكية في التعامل مع التحديات والفرص المتغيرة في البيئة الدولية.

هذا التأثير ينعكس بشكل خاص على علاقات تركيا مع الأطراف المحيطة، وبالأخص في ظل الوضع الراهن التي تشهدها المنطقة العربية، لا سيما مع الدول العربية المجاورة لكل من تركيا وإسرائيل .لذلك، فإن أي تقارب محتمل بين تركيا وإسرائيل قد يُنظر إليه على أنه لا يصب في مصلحة الأطراف العربية، بل قد يؤدي إلى مزيد من المخاطر والتهديدات للأمن القومي العربي، رغم أن تركيا لا تُعد بطبيعتها خصمًا للدول العربية.

تثير العلاقات بين تركيا وإسرائيل دائماً جدلاً واسعاً في الشرق الأوسط، نتيجة للعلاقات القوية التي تجمعهما رغم وجود خلافات وتوترات بين الحين والآخر. فاقتصادياً وعسكرياً، استمرت العلاقات بين أنقرة وتل أبيب في تطورها دون أن تتأثر بفترات التوتر السياسي .يعود ذلك إلى تقاطع المصالح، مثل قبول أنقرة لمفهوم تل أبيب بشأن الإرهاب. وقد ساهم هذا التعاون في دعم الجهود التركية لمواجهة نشاطات حزب العمال الكردستاني وتعزيز القدرات الأمنية والاستخباراتية. في الوقت ذاته،

أدت الولايات المتحدة دورًا محوريًا في تشجيع كل من تركيا وإسرائيل على توسيع مجالات التعاون بينهما، وذلك في إطار إستراتيجية أوسع تهدف إلى ترسيخ مكانة إسرائيل الإقليمية من خلال إقامة شراكة إستراتيجية مع تركيا، التي تُعد حليفًا حيويًا داخل منظومة حلف شمال الأطلسي. وقد جاء الموقف التركي الرسمي من حرب طوفان الأقصى متأثراً بعدد من العوامل الرئيسية. فمن جهة، ينسجم هذا الموقف مع سياسة التهدئة التي انتهجتها تركيا مؤخراً بهدف تحسين علاقاتها مع بعض القوى الإقليمية وتخفيف حدة أزمات سياستها الخارجية بهدف تجنب المنطقة لمزيد من الصراعات الإقليمية. ومن جهة أخرى، يدل الموقف على علاقات تركيا الوثيقة مع الفلسطينيين على مستويين: المستوى الرسمي الذي تجسده السلطة الوطنية الفلسطينية، والمستوى الشعبي والمقاوم المتمثل بعلاقاتها القوية مع حركة حماس. أضف إلى ذلك الإجماع السياسي المحلي داخل تركيا، حيث تضغط المعارضة والأحزاب المحافظة والإسلامية بشكل متواصل لاتخاذ مواقف أكثر صرامة وحسماً تجاه هذه القضية، مما يعكس ديناميكيات السياسة الداخلية وتأثيرها المباشر على التوجهات الرسمية .

وبناءً على ذلك، يتمحور السؤال الرئيسي لهذه الدراسة البحثية حول :إلى أي مدى يمكن أن تؤثر المتغيرات الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية على تطور العلاقات بين تركيا وإسرائيل في ضوء الموقف التركي من حرب إسرائيل على غزة، وما هي الاتجاهات المستقبلية لهذه العلاقات؟

١- ما مدى تأثير الجوانب الأمنية والعسكرية والاقتصادية والسياسية في إيجاد فضاء استراتيجي للعلاقة بين الطرفين؟
٢- ما مدى تأثير الملفات العالقة في العلاقات الأمنية بين تركيا وإسرائيل؟
٣- ما الموقف التركي من حرب غزة والاتجاهات المستقبلية؟

ثالثا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال تحليلها للعلاقات بين تركيا وإسرائيل في سياق الموقف التركي من حرب غزة واستشراف الاتجاهات المستقبلية. ويمكن تلخيص أهميتها في محورين أساسيين:

١- على الرغم من محدودية الأبحاث التي تناولت موضوع الموقف التركي من حرب غزة ضمن سياق العلاقات بين تركيا وإسرائيل، فإن هذه الدراسة تسعى إلى سدّ فجوة في الأدبيات الأكاديمية، لأن الدراسات المتوفرة تناولت القضية بشكل متفرق ودون منهجية واضحة. وعليه، تُعد هذه الدراسة مرجعاً مهماً للباحثين والمهتمين بفهم طبيعة وتطور هذه العلاقات.

٢- تكمن القيمة العملية للدراسة في قدرتها على اكتشاف التحولات الكبيرة التي حدثت في العلاقات التركية – الإسرائيلية خلال العقدين الماضيين. فقد شهدت العلاقة بين البلدين نمواً ملحوظاً في عدة مجالات، خاصة العسكري والأمني، مما كان له انعكاسات إقليمية ودولية التي جلبت المزيد من التعاون بين البلدين. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة لتقديم رؤية شاملة ومتكاملة حول هذا التطور في العلاقات الثنائية.

رابعا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقات بين تركيا وإسرائيل ومراحل تطورها خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٤، وذلك في سياق الموقف التركي من حرب غزة والاتجاهات المستقبلية. كما تسعى الدراسة إلى تحقيق ثلاث اهداف كالتالي:

١. التعريف بطبيعة العلاقات بين تركيا وإسرائيل من خلال الاهتمام في المحور الاساسي لهذه العلاقات.
٢. دراسة أهم الأسس والمحددات والقضايا العالقة في هذه العلاقة.
٣. التعريف بالموقف التركي من حرب غزة والاتجاهات المستقبلية.

الإطار النظري:

نظرية القوة أو النظرية الواقعية

في إطار الإطار النظري لهذه الدراسة، تُعد نظرية القوة أو ما يُعرف بالنظرية الواقعية من أبرز المنطلقات الفكرية لفهم طبيعة العلاقات الدولية، وبخاصة العلاقات التركية–الإسرائيلية. ويُعتبر هانس مورغانثو أحد أبرز منظّري هذا الاتجاه، حيث قدّم رؤية عميقة لدور القوة وتأثيرها في السياسة الدولية من خلال مؤلفه الكلاسيكي السياسة بين الأمم. ويُبرز مورغانثو أن القوة تُمارَس دائمًا في علاقة بين طرفين: أحدهما يفرضها، والآخر يخضع لتأثيرها. ووفقًا لهذه الرؤية، تمنح القوة نفوذًا للطرف المهيمن على عقول وإمكانات الطرف الآخر، سواء عبر الوسائل العسكرية وايضاً الاقتصادية والسياسية.

ويؤكد مورغانثو أن الأهداف المادية تظل في صلب أي سياسة خارجية، وتشمل هذه الأهداف: السعي للسيطرة والتحكم في الممرات البحرية وأيضاً استغلال الموارد، وإجراء تغييرات جغرافية، أو

فرض النفوذ الإستراتيجي على مناطق معينة. ووفقًا لهذا المنظور، فإن العلاقات الدولية تُفهم من خلال صراع المصالح وتوازنات القوة، وهو ما ينعكس بشكل واضح على تحليل العلاقات التركية–الإسرائيلية في ضوء التنافسات الإقليمية والتحولات الجيوسياسية (سليم، ٢٠١٣).

ويرى مورجانثو أن السياسة الدولية هي توازن وتوفيق بين المصالح القومية لعدة دول مختلفة". بناءً على ذلك، لا يفترض مفهوم المصالح القومية ضمن هذا السياق عالماً يسوده السلام الدائم أو الإقرار بحتمية وقوع الحروب. بل تعني المصلحة القومية السعي لضمان بقاء الدولة وحماية وجودها بصورته السياسية والمادية والثقافية. وتعد هذه المصلحة حجر الأساس لأي سياسة تتبعها الدولة وغير قابلة للتنازل أو المقايضة (مقلد، ٢٠٠٦).

من ناحية أخرى، يقدّم فريدريك شومان، أحد المنظّرين البارزين في المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية، تصورًا دقيقًا لطبيعة النظام الدولي. فهو يعتبر النظام العالمي مؤلفاً من دول مستقلة تتمتع بالسيادة والقوة اللازمة للدفاع عن مصالحها. هذه الدول لا تعترف بوجود سلطة أعلى منها في المشهد الدولي وتسعى بشكل دائم إلى تأمين مصالحها القومية باستخدام أدوات مختلفة عند الضرورة بما في ذلك استخدام القوة، مما ينتج عنه تقلبات سياسية واضطرابات وعدم استقرار على المستوي المحلي والدولي.

أولاً: مبدأ القوة

يُعد مفهوم القوة أحد أكثر المفاهيم تداولًا وأهمية في حقل العلوم السياسية، نظرًا لدوره المحوري في تفسير سلوك الدول والعلاقات بين الفاعلين الدوليين. إذ يؤمن العديد من المفكرين والمحللين بأهميته المحورية في تحديد مسار العلاقات الدولية بين الدول. فالقوة تتفوق على مفهوم الحق في هذا الإطار، حيث تُعد عنصرًا متغيرًا وغير ثابت في منظومة العلاقات الدولية. ومن الطبيعي أن تجد الصديق اليوم قد يصبح عدوًا غدًا والعكس ممكن أيضًا. في هذا السياق، يرى شوارزنبرجر أن القوة تشكّل الركيزة الأساسية للعلاقات الدولية بسبب غياب إطار قانوني أو أخلاقي شامل يربط الدول بعضها ببعض، مما يدفعها للتصرف استنادًا إلى إمكانياتها خصوصا العسكرية والمادية (المنوفي، ٢٠١٠).

ثانياً: مبدأ المصلحة القومية

يتزامن مفهوم القوة بشكل عضوي بمبدأ المصلحة القومية، إذ تُعد القوة أداة مركزية في تحقيق

أهداف الدولة، وفقًا لما تطرحه النظرية في العلاقات الدولية. وتؤكد هذه النظرية أن قدرة الدول على حماية نفوذها ومواردها تعتمد بدرجة كبيرة على ما تمتلكه من عناصر القوة الصلبة والناعمة. وتفرض المعادلات الواقعية في النظام الدولي علاقة طردية بين تحقيق المصلحة القومية وامتلاك أدوات القوة الفعلية، سواء كانت اقتصادية، عسكرية أو دبلوماسية (العزي، ٢٠١٤). فكلما ازدادت الدولة قوة، زادت فرصتها في تحقيق جميع المصالح الوطنية والدفاع عنها في مواجهة التحديات الخارجية.

تُظهر هذه الرؤية أن التحليل الواقعي للعلاقات الدولية يعكس تركيزًا كبيرًا على تسخير عوامل القوة لضمان الاستقرار والأمن العالمي، مع تجنب مسببات الصراعات والحروب. وفي السياق العربي والدولي، تُعتبر القوة الاقتصادية من أهم وأبرز الأدوات التي حضرت بشكل ملحوظ لتحديد ملامح هذه العلاقات (بدوي، ٢٠١٣).

نظرية النظم

تُعد نظرية النظم إحدى المقاربات الرئيسة في تحليل العلاقات الدولية، حيث تُستخدم كإطار شامل لفهم التفاعلات بين الدول وسلوك الفاعلين الدوليين ضمن نسق منظم من الوحدات السياسي. تُعطي النظرية الأولوية لفهم الروابط والتفاعلات بين مختلف مكونات النظام الدولي. ويُعد مفهوم النظام في العلاقات الدولية مستلهمًا بشكل مباشر من نظرية النظم العامة، والتي تهدف إلى بناء صلات تكاملية بين مجالات المعرفة المختلفة (Joseph, 2003).

قدّم تشارلس ماكيلاند وصفًا لنظرية النظم باعتبارها أداة تُستخدم لتحليل الأنماط التفاعلية بين العناصر الرئيسة والفرعية في النظام الدولي. تهدف النظرية إلى دراسة السلوكيات والتفاعلات المختلفة داخل الأنظمة الدولية وكيف تنعكس تأثيراتها على بقية الأنظمة. ويمكن لهذه التحليلات أن تُسهِم بفاعلية في توضيح العلاقة بين النظم القومية والدولية رغم تعددية عوامل التأثير المتبادل (Maclleand, 1967). تُعتبر هذه النظرية أداة فعالة في دراسة سياسات تركيا وإسرائيل على المستويين الإقليمي والدولي. حيث يعتمد الطرفان على إبرام الاتفاقيات وبناء العلاقات لتحقيق مصالح مشتركة تعزز من مواقعهما الإستراتيجية وتُسهم في المحافظة على توازن القوى الإقليمي. يُبرز منهج تحليل النظم، الذي تعتمد عليه هذه الدراسة في تحليل العلاقات التركية–الإسرائيلية، أهمية التفاعل بين العناصر الداخلية والخارجية المؤثرة في صنع القرار السياسي. ويساعد هذا

المنهج في فهم طبيعة هذه العلاقات بصورة شاملة، من خلال ربط السياسات والمواقف الداخلية بالمتغيرات الإقليمية والدولية. وتكتسب أهمية هذا المدخل التحليلي بُعدًا إضافيًا في ظل المرحلة الحالية التي تمر بها العلاقات بين البلدين، ما يفرض مقاربة أكثر دقة في قراءة الاوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية بين البلدين. تحاول تركيا من خلال نظرتها الإستراتيجية تحقيق توازن بين تطلعاتها الغربية وسعيها إلى تعزيز علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية. إذ تعمل على تقديم نفسها كجسر للتواصل بين أوروبا والعالم العربي، بما يخدم أهدافها السياسية والاقتصادية معًا.

نظرية اتخاذ القرار

تركّز نظرية اتخاذ القرار على تحليل كيف يتم صناعة القرار في السياسة الخارجية، من خلال فهم استجابات الدولة للتأثيرات الدولية والإقليمية. وتفترض أن القرارات تُتخذ في ضوء تفاعل المصالح الوطنية مع الضغوط الخارجية. تتناول النظرية أيضاً كيفية تعامل الدول مع مواقف سياسية متنوعة، مع تسليط الضوء على آليات التفاعل مع المشهد السياسي الدولي (طعمة، ٢٠١٠). تعد هذه النظرية نظرية محورية في مجال العلاقات الدولية، وهي الإطار الذي تستند إليه هذه الدراسة لتحليل العوامل المختلفة التي تؤثر في العلاقات بين تركيا وإسرائيل. تتأثر هذه العملية بمجموعة من المتغيرات والمحددات، إضافة إلى تداخل العلاقة بينهما وصياغة السياسات الخارجية. تظهر انعكاسات هذه العملية في القرارات المتخذة، مما يعزز من فهم أكثر عمقاً لمخرجاتها، ويساعد في تحليل سلوك الدولة وقدراتها وإمكاناتها. كما يُمكن التوصل من خلال ذلك إلى تفسير الدوافع الأساسية، التي تشكل عنصراً فاعلاً في توجيه السياسة والعلاقات مع الدول الخارجية.

تساهم أسس هذا المنهج في تقديم تفسير شامل للسياسيات الخارجية لكل إسرائيل من وتركيا، وذلك من خلال ربط الديناميات والمؤثرات التي تحيط بصناع القرار في البلدين مع التغيرات والتفاعلات على الساحة الدولية.

الدراسات السابقة:

ضمن الدراسات التي درست تطور العلاقات بين تركيا وإسرائيل، تبرز دراسة الحموز (٢٠١٣) التي هدفت إلى تحليل تأثير وصول حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى الحكم على مسار هذه

العلاقات، في ظل التغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة. اعتمدت الدراسة على المقارنة وتحليل الإحصائي، وتوصّلت إلى جملة من النتائج المهمّة. من أبرزها أن التحولات في السياسة الخارجية التركية لم تمثّل قطيعة جذرية مع المرحلة السابقة، وإنما جاءت في إطر إعادة تموضع وبناء جديدة تبناها الحزب مستفيدًا من العمق الجغرافي والتاريخي لتركيا. كما أظهرت الدراسة أن المبادئ الأساسية التي أرساها مصطفى كمال أتاتورك، وفي مقدمتها علمانية الدولة، لم تشهد تغييرًا جوهريًا، وأن تركيا لم تتخلّ عن علاقاتها التقليدية مع إسرائيل، رغم ما شهدته هذه العلاقات من توتر في عهد حكومة العدالة والتنمية. وتؤكد الدراسة أن المواقف التركية تجاه إسرائيل لا تُعبّر فقط عن توجهات الحزب الحاكم، بل تعكس توجهًا مؤسساتيًا أوسع للدولة التركية، حيث تُعرض السياسات والقرارات الإستراتيجية على الحكومة التركية، الذي يضم مختلف أجهزة الدولة. وتخلص الدراسة إلى أن العلاقات التركية – الإسرائيلية، رغم التحديات، ما تزال علاقات متجذّرة يصعب على أيٍّ من الطرفين الاستغناء عنها.

أجرى مشاقبة (٢٠١٣) دراسة تناولت العلاقات بين تركيا وإسرائيل بوصفها نموذجًا يعكس تفاعلات سياسية واقتصادية وأمنية متشابكة، شكّلت بيئة مناسبة لتحقيق مزيد من التطور في مجالات عدة، خصوصًا السياسة والاقتصاد والدفاع. وقد أكّدت الدراسة على الأهمية الإقليمية والدولية لهذه العلاقات، بالإضافة إلى آثارها المباشرة وغير المباشرة على الأمن القومي العربي، لا سيما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. اعتمدت الدراسة على منهج التحليل للعلاقات الدولية، مركّزة على المرحلة الانتقالية التي تمر بها العلاقات التركية–الإسرائيلية، بغرض تقديم قراءة تحليلية لأبرز خصائصها وأبعادها. وقد خلص الباحث إلى أنه من الضروري توظيف الدور المتنامي للدولة التركية في الشرق الأوسط بما يخدم القضايا العربية، داعيًا إلى توثيق العلاقات التركية–العربية واستثمارها لكسب تركيا كحليف استراتيجي في المنطقة. كما أظهرت الدراسة أن سياسة الدولة التركية تتسم بالمرونة والتكيّف، حيث تسعى أنقرة إلى الحفاظ على العلاقات المتميزة والمتطورة مع الدول العربية دون التفريط في مصالحها مع إسرائيل. ومع ذلك، فإن تصاعد النفوذ التركي في المنطقة قد لا يتوافق مع مصالح بعض الأطراف الإقليمية، الأمر الذي يدفع تركيا إلى تبني سياسة ديناميكية قائمة على الموازنة بين التحديات والمصالح.

أجرى (السرحان، وخالد، ٢٠١٨) دراسة تناولت المتغيرات السياسية والأمنية للعلاقات بين تركيا وإسرائيل وأثرها على العلاقات التركية–العربية خلال فترة الدراسة. وقد رصدت هذه الدراسة

انعكاسات تلك العلاقات بمستوياتها الإقليمية والدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار الدور الوظيفي الذي تلعبه كل من إسرائيل وتركيا في النسق الدولي. كما تتبعت الدراسة مسار العلاقة بين تركيا وإسرائيل، موضحةً مدى تأثيرها في الصراع العربي–الإسرائيلي وتأثرها به. وقد اعتمدت الدراسة على نظرية الدور وصنع القرار، حيث اعتُبرت الأنسب لربط متغيراتها وصفاً وتفسيراً وتحليلاً. وتوصّلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمّة، أبرزها أن تركيا بدأت تُوجّه خطابها السياسي بشكل متزايد نحو الشعوب العربية، مستثمرة التحولات الإقليمية بهدف تعزيز مكانتها كقوة فاعلة في الشرق الأوسط. كما خلصت الدراسة إلى أن طبيعة العلاقات التركية–الإسرائيلية ليست ثابتة، بل تتغير تبعًا لتقاطع المصالح الإستراتيجية في المنطقة. وأشارت إلى أن السياسة الخارجية التركية تميل إلى تبنّي نهج متوازن، حيث تسعى أنقرة إلى عدم الانحياز الكامل لأي من الطرفين، فهي ليست حليفة للعرب بالمعنى التقليدي، كما أنها لا تعتبر نفسها عدوة لإسرائيل، بل تتحرك وفق ما تقتضيه مصالحها القومية وظروف البيئة الإقليمية المتغيرة.

تتناول دراسة (السبعاوي، والزناد، ٢٠١٩) موضوع التحالف بين تركيا وإسرائيل خلال تسعينات القرن العشرين، مع التركيز على انعكاساته على العلاقات بين تركيا وإيران. اعتمدت الدراسة على نظرية النظم وصنع القرار، حيث تستعرض تطور العلاقات الإستراتيجية بين تركيا وإسرائيل، والأهداف التي سعى إليها كلا البلدين في تشكيل تحالف عسكري وأمني لمواجهة المخاوف المشتركة التي كانت تؤثر عليهما. كما تتناول الدراسة الأسباب والمبررات التي أدت إلى قيام هذا التحالف. علاوة على ذلك، تناول البحث تأثير التحالف التركي–الإسرائيلي على طبيعة العلاقات التركية–الإيرانية، من خلال تحليل المواقف الإيرانية إزاء التطورات الإستراتيجية المتسارعة في هذا التحالف، والذي اعتُبر في بعض الأوساط هدفًا مباشرًا لتقليص النفوذ الإيراني في المنطقة. وقد بيّنت الدراسة أن التحالف بين أنقرة وتل أبيب شهد تطورًا ملحوظًا بفعل عدد من المتغيرات الدولية والإقليمية، أبرزها انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية حرب الخليج الثانية. وقد شمل هذا التطور أبعادًا متعددة، امتدت لتشمل مجالات السياسة والاقتصاد والدفاع والأمن، ما أسهم في تعميق العلاقات الثنائية وجعلها أحد أهم محاور التفاعل الإقليمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

تهدف دراسة (الجلداوي، ٢٠٢٣) إلى التعرف على تأثير بين تركيا وإسرائيل على القضية الفلسطينية. حيث تناولت تطور العلاقات بين تركيا وإسرائيل، وتحليل طبيعة هذه العلاقات، وتحديد

العوامل المؤثرة فيها. وقد أسفرت هذه العلاقات عن العديد من الاتفاقيات الأمنية والعسكرية على مدى أربعة عقود، مما أثر بشكل مباشر على الموقف الدولة التركية تجاه القضية الفلسطينية. حيث توصل الباحث إلى أن الموقف التركي يستند إلى مبدأ الوساطة والمصالحات، مما يعني أن تأثير العلاقات التركية–الإسرائيلية على الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي يرتبط في تأثيرها على الحل السياسي للصراع الإقليمي. تعتبر تركيا من الدول الساعية إلى إيجاد حل سياسي، بينما تفضل إسرائيل الحل العسكري. وقد شهدت العلاقات تحسناً ملحوظاً بعد توقيع اتفاقية تطبيع بين البلدين في عام ٢٠١٦، حيث تم استمرار العلاقات بين الدولتين على النطاق الدبلوماسي. كما التزمت تركيا في الآونة الأخيرة بالخط الدبلوماسي الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار، والسعي إلى اقتراح أدوات جديدة لإنجاح المسارات السياسية مع انتقاد الاحتلال. يتجلى تأثير العلاقات التركية–الإسرائيلية على القضية الفلسطينية في تأثيرها على الدعم الدولي للقضية، حيث تظل تركيا من أبرز الدول الداعمة للقضية الفلسطينية في المنطقة.

تهدف دراسة (صالحة، ٢٠٢٤) إلى التعرف على الموقف التركي من حرب غزة واتجاهاته المستقبلية. وقد اعتمدت الدراسة أيضاً على نظرية النظم، حيث تناولت نسب الشحن والتعبئة السياسية والشعبية والإعلامية المضادة في العلاقات التركية–الإسرائيلية، والتي تتأثر بعوامل ثنائية وإقليمية قد تصل أحياناً إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية. توصلت الدراسة إلى نتائج هامة، من أبرزها: أن الحكومة التركية بدأت مبكراً في الحديث عن ضرورة مواجهة سياسات نتنياهو، وتحميل واشنطن المسؤولية المباشرة عن سلوك نتنياهو، حيث وُصف نتنياهو بأنه "جزار غزة". كما انضمت تركيا إلى الدعوة التي أقامتها جنوب أفريقيا ضد الإبادة الجماعية في قطاع غزة أمام المحكمة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، قامت إسرائيل بمنع استيراد البضائع من تركيا، وتصنيف تركيا ضمن قائمة "بضائع الدول المعادية".

أجرى البراري (٢٠٢٤) دراسة تناولت الأبعاد والتداعيات الجيوسياسية للحرب التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني، تحت ذريعة استعادة الردع والانتقام واستعادة المحتجزين والأسرى والقضاء على حركة حماس. وقد اعتمدت الدراسة على النظرية الواقعية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج رئيسية، من أبرزها: أن طوفان الأقصى شكل ضربة قاصمة لجهود التطبيع مع السعودية، وارتفاع التكلفة الباهظة للحرب التي لم تحقق أهدافها، وفشل إسرائيل في استعادة قوة الردع. كما أظهرت الدراسة انحياز الولايات المتحدة لطرف لم يحقق الانتصار وارتكب مجازر، مما أثر سلباً على مصداقية واشنطن التي

مارست معايير مزدوجة ساهمت بشكل كبير في انتشار المشاعر المعادية لها.

أما دراسة الحاج (٢٠٢٤)، فقد هدفت إلى فهم محددات الموقف التركي من معركة طوفان الأقصى، حيث تم توظيف نظرية القوة في هذه الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الموقف التركي من حرب طوفان الأقصى تأثر بعدة محددات رئيسة، أهمها: أنه جاء في سياق مسار تهدئة وتطبيع في علاقات تركيا مع عدد من القوى الإقليمية في السنوات الأخيرة، والسعي لتهدئة أزمات السياسة الخارجية، والرغبة في تجنب أي صراعات إقليمية قد تؤثر على الاستقرار. كما جاء ذلك في ظل استعادة العلاقات الدبلوماسية مع دولة الاحتلال، واستعادة السفراء، والرغبة في التعاون في مجال الطاقة في شرق المتوسط بشكل أساسي، مع السعي لتحييد الملف الفلسطيني عن مسار العلاقات الثنائية، بحيث يتم الفصل بين سياسات "إسرائيل" ضد الفلسطينيين وعلاقاتها مع تركيا، وفقاً لتصريح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والإجماع السياسي التركي على مستوى مختلف الأحزاب تقريباً، وضغط أحزاب المعارضة على الرئاسة والحكومة، لاتخاذ مواقف أعلى سقفاً بشكل مستمر، وخصوصاً الأحزاب الإسلامية والمحافظة، التي تعد منافساً لحزب العدالة والتنمية على الشريحة المحافظة.

فيما تناولت دراسة ربيع وصلاح (٢٠٢٤) التعرف على منصات التواصل الاجتماعي كساحة حرب رقمية موازية لحملات مقاطعة المنتجات الداعمة للحرب الإسرائيلية على غزة ٢٠٢٣، باستخدام التحليل للشبكات الاجتماعية في سحب بيانات موقع إكس (تويتر سابقاً) خلال الفترة من ١٠ أكتوبر ٢٠٢٣، التي شهدت بداية انطلاق حملات المقاطعة، وحتى ١٠ أبريل ٢٠٢٤. كما تم تحليل عينة من تعليقات المستخدمين على أحد الفيديوهات الخاصة بالمقاطعة على موقع YouTube، باستخدام أداة تحليل السُمية التي تقوم بتحليل المفردات اللغوية والألفاظ الواردة في التعليقات النصية وتصنيفها إلى عدة مستويات من السُمية، وهي: (السُمية، السُمية الشديدة، التهديد، الإهانة، السُباب، الهجوم على الهوية) وفقاً لنموذج المنظور لواجهة برمجة التطبيقات القائم على تقنية تعلم الآلة، وذلك من خلال استخدام موقع Communalytic المختص بإجراء التحليلات المختلفة لبيانات مواقع التواصل الاجتماعي.

تتناول الدراسة (جلال، وآخرون، ٢٠٢٤) تأثير التدخل التركي على الأمن القومي العربي في المنطقة العربية خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١ وقد توصلت الدراسة إلى وجود العديد من المتغيرات الإقليمية التي أثرت بدورها على المحيطين الإقليمي والدولي، مما كان لها اثار كبيرة

على العلاقات العربية التركية. إذ سعت الدولة التركية إلى الاستفادة من تلك المتغيرات لتشكيل دور فاعل في السياسة الإقليمية والدولية، ومحاولة تطبيق أهداف سياستها الخارجية. وقد وضعت تركيا نفسها في واجهة الأحداث، باعتبارها فاعلاً رئيسياً ومحركاً أساسياً في مجريات الأحداث والانتفاضات العربية.

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة هو تركيزها على تحليل العلاقات الأمنية بين تركيا وإسرائيل خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٤، وهي مرحلة حرجة اتسمت بتغيرات إقليمية ودولية متسارعة. تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير المواقف السياسية والمتغيرات الإقليمية والدولية في مختلف المجالات –السياسية والاقتصادية والأمنية– على مسار هذه العلاقات. ويعتمد التحليل على تفكيك الأبعاد الإستراتيجية التي شكّلت الإطار العام للتفاعل بين البلدين في هذه المرحلة. وتُبرز الدراسة كيف ساهمت تلك المتغيرات في دفع العلاقات نحو تطور ملحوظ، سواءً على المستوى الدولي أو الإقليمي، مع اعتبار وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا بمثابة نقطة تحوّل تاريخية، كان لها دور أساسي في إعادة تشكيل طبيعة العلاقة مع إسرائيل ضمن سياقات جديدة.

تركز الدراسة بشكل خاص على البعد الأمني الذي أغفلته الدراسات السابقة، حيث لم تتنبه إلى هذا البعد الهام في التقارب الذي نشهده بين إسرائيل وتركيا. ويعتقد الباحث أن السبب الرئيسي في هذا التقارب قد بُني على أسس عسكرية وأمنية. كما تبحث الدراسة في الموقف التركي من حرب غزة والاتجاهات المستقبلية، حيث استند الباحثون في دراستهم لهذا المشهد على المشاهد السابقة التي تعكس رغبة الطرفين في استمرار هذه العلاقات وتطورها، وذلك يعتمد على مدى تأثير التيار الإسلامي بقيادة أردوغان الذي يدعم القضية الإسلامية والعربية على المستوى الدولي والإقليمي.

المطلب الأول: تطور العلاقات التركية–الاسرائيلية:

شهدت العلاقات بين تركيا وإسرائيل منذ نشأة دولة إسرائيل تطورًا تدريجيًا ومستمرًا على مختلف الأصعدة. وتُعد تركيا ضمن أوائل الدول المسلمة التي سعت بالاعتراف رسميًا بإسرائيل، حيث جاء هذا الاعتراف في مارس عام ١٩٤٩، أي بعد أسبوع واحد فقط من اعتراف الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٥٠، تم تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين بصورة رسمية (الطراونة، ٢٠١٩).

وعلى الرغم من سياسة حكومة نجم الدين أربكان في عامي ١٩٩٦-١٩٩٧، التي تمثلت في التوجه نحو العالم العربي والإسلامي ومناهضتها للعلمانية وقراراتها، ورغم بعض التوجهات السياسية المناوئة، لم تنفصل تركيا عن مسار الاتفاقيات المبرمة مع إسرائيل. ففي ٢٨ أغسطس ١٩٩٦، تم التوقيع على اتفاق تعاوني عسكري وتطوير الصناعات العسكرية بين البلدين في عهد رئيس الوزراء نجم الدين أربكان. وفي إطار هذا التعاون، نُفذت عدده اعمال عسكرية مشتركها مثل المناورات خلال الفترة الممتدة من ٥ إلى ٢٥ نوفمبر ١٩٩٧(السبعاوي، والزناد، ٢٠١٩).

وقد ارتفعت مكانة تركيا بين العرب بسبب دعمها للحق الفلسطيني في الأمم المتحدة ومعارضتها لتقسيم فلسطين. ومع ذلك، شهدت صورة تركيا تراجعًا ملحوظًا في الأوساط العربية، خاصة عندما بدت مواقفها متوافقة مع السياسات الأميركية والغربية حيال الصراع الوطني الفلسطيني، متجاهلة إلى حد كبير الاعتبارات العربية. وقد تعمق هذا التراجع في النظرة إليها بعد قرارها الاعتراف بإسرائيل خلال الفترة ما بين مارس ١٩٤٩ ويناير ١٩٥٠ (السرحان، وخالد، ٢٠١٨). كان اعتراف تركيا بإسرائيل وإقامة علاقات قنصلية بينهما سببًا في برودة العلاقات التركية العربية. وعلى الرغم من تصويت تركيا إلى جانب العرب في عدد من قرارات الأمم المتحدة، إلا أنها لا تزال تعترف بإسرائيل وتتعاون معها في عدة مجالات، مما يجعلها تبدو وكأنها تقف على الحياد السياسي بين العرب وإسرائيل (مشاقبة، ٢٠١٣).

منذ ذلك الحين، تطورت هذه العلاقة على جميع الأصعدة، وخاصة في المجال الأمني. في عام ١٩٥٨، أُبرمت اتفاقية ثلاثية عُرفت باسم "اتفاقية الرمح الثلاثي" بين كل من تركيا وإسرائيل وإيران. وقد نصّت هذه الاتفاقية على تعزيز التعاون الأمني بين الدول الموقعة على الاتفاق من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية، إضافة إلى تنظيم اجتماعات دورية تجمع بين رؤساء أجهزة المخابرات في كل دولة بهدف التنسيق والتشاور الأمني المشترك. وبموجب هذه الاتفاقية، أنشأ "الموساد الإسرائيلي" مركزًا استخباريًا في تركيا، حيث ازدهر نشاطه بشكل خاص في الأشهر القليلة التي سبقت انقلاب سبتمبر ١٩٨٠ في تركيا. وفي مقابل التدريبات والمعونات التقنية المقدمة آنذاك من الموساد إلى هيئة الاستخبارات التركية (MIT)، كانت إسرائيل تستفيد من وضع تركيا وعلاقاتها بالدول العربية والإسلامية لاختراق الحصار العربي المفروض عليها (الحموز، ٢٠١٣).

من ناحية أخرى، زاد نمط التعاون العسكري التركي الإسرائيلي في فترة التسعينيات من حيث توسيع

نطاق التعاون العسكري وتطوير مجالات التنسيق الدفاعي، وتبادل الخبرات التقنية، وتنفيذ برامج تدريب مشترك تهدف إلى تعزيز القدرات العملياتية لكلا الطرفين، حيث بلغت الاتفاقيات العسكرية والأمنية بين البلدين حوالي ١٣ اتفاقية، من بينها اتفاقية الأمن المشترك التي عقدت في عهد (تانسو تشار) في ١٣ مارس ١٩٩٤، وكذلك اتفاق التعاون العسكري التركي الإسرائيلي الذي وقع في ٢٣ فبراير ١٩٩٦ (أبو الحسن، ٢٠٠٩).

إن توقيع هذا الاتفاق العسكري يحمل العديد من المخاطر الأمنية على دول المنطقة، لاسيما سورية، حيث يسمح للطيران الحربي الإسرائيلي باستخدام الأجواء والقواعد التركية. وقد صرح شمعون بيريز عقب توقيع الاتفاق الإسرائيلي التركي بأن إسرائيل تهدف من هذا الاتفاق إلى تطويق سورية من الخلف وممارسة الضغوط عليها، والقيام بدور عسكري تجاه سورية والعراق وإيران (الحباشنة، ٢٠١١).

أتاح هذا الاتفاق لإسرائيل قدرات استطلاعية متقدمة، مكّنتها من مراقبة أجواء المنطقة وجمع معلومات استخباراتية حول عدد من دولها. وقد أثار هذا التطور قلقًا واسعًا لدى الدول العربية، وعلى وجه الخصوص سوريا، التي رأت في هذا التعاون شبه تحالف استراتيجي بين الطرفين. وازدادت المخاوف العربية من تنامي النفوذ الإسرائيلي والأميركي في السياسة الخارجية التركية. وتحديدًا، اعتبرت سورية أن الاتفاق العسكري الموقع بين تركيا وإسرائيل في ٢٣ فبراير ١٩٩٦ يمثل تمهيدًا لترتيبات أمنية جديدة على المستوى الإقليمي في الشرق الأوسط، وخاصة في ظل حالة الجمود التي تمر بها عملية السلام، نتيجة السياسات المتصلبة التي تبنّتها حكومة بنيامين نتنياهو، ورفضها للمبادئ التي انبثق عنها مؤتمر مدريد، وفي مقدمتها صيغة "الأرض مقابل السلام". في حين حاولت تركيا التقليل من المضامين الإستراتيجية للاتفاق، مشيرة إلى أنه لا يشكل تحالفًا عسكريًا، وأنه ليس موجهًا ضد أي طرف ثالث (خماش، ٢٠١٠).

كما انتقدت تركيا في علاقاتها القوية مع إسرائيل، وكان هذا من محددات ابتعادها عن العرب وعدم الرغبة الحقيقية في التقارب معهم. لكنها ترى أن تقاربها مع إسرائيل هو من أجل خدمة ملف التسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. بدأت العلاقات بين البلدين تشهد نموًا ملحوظًا منذ توقيع الطرفين على مجموعة من الاتفاقيات الأمنية في عام ١٩٥٠. وقد تبع ذلك تصاعد في مستوى التعاون الأمني والعسكري بين البلدين، بما في ذلك المناورات العسكرية المشتركة، وتوسيع نطاق الاتفاقيات السياحية التجارية، مما عزز الطابع الإستراتيجي للعلاقات الثنائية خلال تلك المرحلة. حتى مع قدوم حزب الرفاه الإسلامي عام ١٩٩٦، بدأ نجم الدين أربكان يحاول التقرب من الدول

العربية وتقليص حجم العلاقات مع إسرائيل، إلا أن الضغوط التي مارستها المؤسسة العسكرية حالت دون اتخاذه خطوات فعّالة في هذا الاتجاه، مما قيد هامش تحركه وأدى إلى تجميد أي مساعٍ ملموسة لتعديل مسار العلاقات القائمة (أسعد، ٢٠١١).

ومع قدوم حزب العدالة والتنمية، بدأ الحزب في إعادة تموضعه إقليميًا من خلال تعزيز تقاربه مع الدول العربية، متبنّيًا سياسة حذرة ومتوازنة إزاء الملف الإسرائيلي–الفلسطيني، وذلك في محاولة لعدم إثارة المؤسسة العسكرية التركية، التي ظلت تراقب هذا التوجه عن كثب نظرًا لحساسيتها تجاه العلاقات مع إسرائيل. فاعتمد على تصعيد حالة الخلاف مع إسرائيل بالاعتماد على الرأي العام التركي، كما أكد الحزب على أولوية حماية المواطن التركي، مشددًا على أن المصالح الوطنية تقتضي في هذه المرحلة تعزيز التقارب مع الدول العربية، ولكن بشكل متوازن في دعم القضايا العربية دون الإضرار الحقيقي في علاقتها مع إسرائيل. ابتداءً من عام ٢٠٠٧، شرعت تركيا في أداء دور الوسيط ضمن مسار عملية السلام في الشرق الأوسط، حيث سعت إلى تسهيل الحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وكذلك بين السوريين والإسرائيليين. وقد جاء هذا الدور بدعم وتأييد من الأطراف الدولية المعنية، إضافة إلى قبول وتعاون عدد من الدول العربية، مؤكدة على أهمية المبادرة العربية التي أطلقتها السعودية. لكن الممارسات الإسرائيلية أفشلت الجهود الدولية والتركية، والتي انتهت بالحصار الإسرائيلي على غزة عام ٢٠٠٨، وقد مثّل هذا التحرك في التوتر العلاقات التركية مع إسرائيلي، خصوصًا مع تزايد التباين في المواقف تجاه قضايا إقليمية حساسة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية (أرجيلوس، ٢٠١٧).

بدأت العلاقات التركية–الإسرائيلية تشهد تراجعًا ملحوظًا منذ تنفيذ إسرائيل لعملية "الرصاص المصبوب" ضد قطاع غزة، إذ واجهت أنقرة تلك العملية بانتقادات شديدة نتيجة ما اعتبرته تجاوزات خطيرة ضمن سياق الصراع العربي–الإسرائيلي. وقد قابلت الحكومة الإسرائيلية تلك المواقف بخطاب هجومي تصعيدي، مما ساهم في توتير العلاقات بين الطرفين. وبلغت الأزمة ذروتها في يونيو ٢٠١٠، عندما أقدمت قوات الدفاع الإسرائيلية على مهاجمة سفينة "مافي مرمرة" التركية، إحدى سفن أسطول دولي كان يحمل مساعدات إنسانية إلى غزة، ما أسفر عن مقتل تسعة مواطنين أتراك، في حادثة اعتُبرت تحديًا مباشرًا للحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع، وأدت إلى أزمة دبلوماسية حادة بين أنقرة وتل أبيب (عبد الرؤف، ٢٠١١). وتبدو السعودية أقل حماسة فيما يتعلق بدور تركيا،

خاصة على صعيدي القضية الفلسطينية وشؤون الداخل العربي، ولكن بشكل عام كانت تركيا محل قبول من جانب الدول العربية التي رحبت بالبرجماتية والحنكة الاقتصادية المميزة لدبلوماسية أنقرة (كاظم، ٢٠١٤).

غير أن ما يظل واضحًا في خضم هذه التحولات هو وجود مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التي تسعى تركيا إلى تحقيقها، وذلك في إطار سعيها لإعادة تعريف دورها الإقليمي وتوسيع نطاق تأثيرها الجيوسياسي ضمن بيئة دولية متغيرة، وفي مقدمتها: جعل تركيا الأقوى عسكريًا في المنطقة، كدولة مصنعة للأسلحة وتقوم بتصدير الأسلحة بأنواعها إلى دول المنطقة، ومنها الدول العربية، وكذلك أن تتقاسم وإسرائيل مسؤولية وضع الترتيبات الأمنية للنظام الإقليمي الشرق أوسطي، وذلك على قاعدة تحالفهما الإستراتيجي مع الولايات المتحدة (الربضي، ٢٠١٦).

أولاً الاتفاقيات الأمنية بين الجانب الإسرائيلي والتركي:

شهدت منطقة الشرق الأوسط محاولات متكررة تهدف إلى دمجها، بما في ذلك الدول العربية، ضمن إطار إقليمي موحَّد أو منسق. وقد تجلت هذه المساعي في تصريحات رسمية صادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، والذي يهدف إلى ضمان أمن إسرائيل ضد التهديدات العربية المحتملة. وقد جاء إنشاء حلف بغداد في عام ١٩٥٥ ليكون بمثابة التطبيق العملي لأحد المشاريع الرامية إلى ربط المنطقة بسياسة الأحلاف العربية، وقد انطوت تلك التصريحات على أهداف إستراتيجية تمثلت في تطويق نفوذ الاتحاد السوفييتي السابق واحتوائه. وفي هذا السياق، طُرح مفهوم "الحزام الشمالي"، الذي ضم كلاً من باكستان والعراق وإيران وتركيا، كجزء من إستراتيجية غربية أُعدّت بذريعة حماية هذه الدول من التهديدات السوفييتية المحتملة، في ظل تصاعد التوترات خلال فترة الحرب الباردة.

لقد شكل حلف بغداد عاملاً أساسياً في موقف تركيا تجاه العدوان الثلاثي، ليس فقط من حيث تجنبها انتقاد بريطانيا وفرنسا أو رمزية خطواتها تجاه إسرائيل، ولكن أيضاً من حيث استمرار انتقادها لمعارضة مصر وسوريا لهذا الحلف. كما أشار (مشاقبة، ٢٠١٣) إلى بعض هذه الاتفاقيات، حيث تم في عام ١٩٥٨ إقامة نوع من التحالف العسكري عقب قيام الوحدة بين مصر وسوريا، وقد تضمن الاتفاق بنوداً تنظم التعاون العسكري وتبادل المعلومات والتكنولوجيا. بالإضافة إلى اتفاق سري في عام ١٩٥٨ يضمن تعاوناً بين الطرفين في المجالات العسكرية والاستخباراتية. وفي عام ١٩٨٢، تم

التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب، حيث قدمت إسرائيل لتركيا وثائق تم الحصول عليها من بعض المواقع الفلسطينية تحتوي على أسرار تتعلق بالعلاقات بين منظمات فلسطينية وجماعات تركية يسارية وأرمينية وكردية. كما تم تسليم ٢٩٠ تركياً تم القبض عليهم خلال عملية سلامة الخليل، وتدمير إسرائيل لقواعد منظمة "أسالا الأرمينية" في البقاع اللبناني خلال اجتياحها لبنان، نظراً لأن هذه المنظمة كانت تهاجم المصالح التركية في كل مكان.

استمرت اتفاقيات التعاون وتوطيد العلاقات على كافة المستويات، ويمكن اعتبار الفترة بين ١٩٩١ و١٩٩٦ الأكثر فاعلية في بناء هذه العلاقات، وقد شهدت العلاقات بين البلدين تطورًا نوعيًا تمثل في رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى درجة السفراء، وتمت العديد من الزيارات التي اعتُبرت الأولى من نوعها، كما جرى توقيع عدد من المعاهدات واتفاقيات التعاون الثنائي بين الجانبين (حسين، ٢٠١٥).

تعددت صور التعاون الاستخباراتي والأمني بين تركيا وإسرائيل (جاسم، ٢٠١٥)، حيث تم بموجب اتفاق عام ١٩٩٤ التعاون لمكافحة الإرهاب. وفي عام ١٩٩٦، تم تأسيس منتدى للحوار الإستراتيجي بين تركيا وإسرائيل، بهدف تنسيق الجهود في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة. وقد انبثق عن هذا المنتدى اتفاق على تطوير آلية عمل مشتركة لرصد مصادر التهديد المحتملة وتنسيق سبل التعامل معها بما يخدم أمن الطرفين واستقرار المنطقة.

ومن المخاطر المرتبطة بهذه الاتفاقيات (دوزي، ٢٠١٦): تزويد تركيا بمعلومات فنية عن إمكانيات طائرات "بيج" الروسية وقد استفادت تركيا من الخبرات التقنية التي نقلها بعض الخبراء ذوي الأصول اليهودية، الذين هاجروا إلى روسيا عقب تفكك الاتحاد السوفييتي، وذلك في إطار سعيها لتحديث منظوماتها التسليحية. ويُنظر إلى هذا التحديث باعتباره إجراءً احترازيًا لمواجهة أي احتمال لنشوب توتر أو اشتباك عسكري مع سوريا، التي تعتمد في تسليحها على أنظمة جوية سوفييتية المنشأ. كما تم السماح بالتنقل بحرية للموساد الإسرائيلي مقابل تزويد تركيا في مجال المراقبة الإلكترونية، لتأمين حدودها ضد أي خطر يهددها. بالإضافة إلى مساهمة إسرائيل في بعض العمليات العسكرية التركية، والاستعانة بقمر التجسس الإسرائيلي لتزويد تركيا بالمعلومات، وإمكانية ربط قيادتي الأركان في البلدين عبر القمر الصناعي.

أما القضايا التي قد تثير تناقضات في هذا التحالف، فهي كما يلي (خماش، ٢٠١٠): التنافس

على الأسواق الاقتصادية في الدول العربية، وذلك في حال التوصل إلى اتفاقيات سلام شاملة لا تقتصر على الدول العربية فحسب، بل تمتد أيضًا لتشمل دول الجمهوريات الإسلامية التي كانت جزءًا من الاتحاد السوفييتي السابق. كما يتجلى التنافس في مجال أفضليات السوق الأوروبية. بالإضافة إلى ذلك، هناك غياب تصور مشترك حول المسألة الكردية؛ حيث تعارض تركيا تقسيم العراق وإقامة دولة مستقلة للأكراد، خشية على أمنها القومي، بينما تدعم إسرائيل تقسيم العراق، وتعتبر الأكراد بؤرة للتوتر والصراع. كما أن عدم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن مشكلة المياه يعد من القضايا التي ترى فيها إسرائيل أنها ستزيد من مشكلاتها المائية.

تعتبر تركيا أن التمرد الكردي، بقيادة "عبد الله أوجلان"، من أخطر القضايا التي تواجهها. وقد اتبعت تركيا سياسة معينة في تعاملها مع هذه القضية، مستغلة علاقاتها مع دول الجوار، وسعت إلى استغلال هذه المشكلة للضغط على دول الجوار مثل سوريا، وفي هذا الإطار، انتهجت تركيا سياسة خارجية جديدة تسعى إلى تعزيز نفوذها الإقليمي وتوسيع حضورها في محيطها الجغرافي. وعلى الصعيد الداخلي، اتّسمت المقاربة التركية تجاه المسألة الكردية بمحاولات لدمج المجتمع الكردي ضمن النسيج الوطني، غير أن هذا الدمج ارتبط بشروط محددة فرضتها الدولة. كما بُذلت جهود لتحسين الأوضاع المعيشية وتطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق ذات الغالبية الكردية، في مسعى لاحتواء التوترات وتعزيز الاستقرار. إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل، مما دفعها إلى اللجوء إلى العنف السياسي لاحتواء المشكلة، في ظل تصاعد العنف من قبل الأكراد، الذين زاد لديهم الشعور بالتهميش والتخلف مقارنة بالمناطق التركية الأخرى. وقد تفشت الأفكار الماركسية والاشتراكية، مما يفسر تصاعد دور حزب العمال الكردستاني الذي بدأ يستقطب أعداداً متزايدة من جيل الشباب المتمرد. وقد بدأ النشاط الفعلي في عام ١٩٨٤، عندما أطلق حزب العمال الكردي حملته الشاملة في تركيا، واستطاع شن حملات هجومية متعددة، مما زاد من أساليب العنف بين الطرفين (الطراونة، ٢٠١٩).

ثانياً: البعد العسكري والأمني في العلاقات التركية-الإسرائيلية

تعود العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل إلى عام ١٩٤٩، وقد شهدت هذه العلاقات مراحل متعددة من التطور، تمثلت في إبرام العديد من الاتفاقيات الأمنية والعسكرية على مدى أربعة عقود. تُعد السنوات الأولى من القرن الماضي مرحلة ذهبية في تحديد العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل، حيث شهدت هذه الفترة توقيع اتفاقيات عدة في المجال العسكري، هدفت إلى تعزيز التعاون والعلاقات

الدفاعية، وتبادل الخبرات الفنية، وتطوير القدرات العملياتية للقوات المسلحة في كلا البلدين، بالإضافة إلى تبادل الزيارات بين كبار القادة العسكريين في كلا البلدين (السرحان، وخالد، ٢٠١٨).

تسعى العلاقات السياسية بين تركيا وإسرائيل إلى تحقيق أهداف ومبررات تخدم مصالح الطرفين، وذلك بما يتناسب مع المخططات الأمريكية في كل من منطقة الشرق الأوسط وغيرها من المناطق. وقد رأت السياسة الخارجية التركية أن التعاون العسكري مع إسرائيل يمكن أن يساعدها في تحقيق أهداف معينة، مثل مواجهة الأنشطة الإسلامية في تركيا وتقييدها، تسعى تركيا إلى تعزيز قدراتها الأمنية، الأمر الذي يمكّنها من التصدي بفعالية أكبر للحركات الإسلامية ذات الطابع الأصولي. ويُعد من أهداف هذا التعاون كذلك الحد من أنشطة حزب العمال الكردستاني، الذي تسببت في إلحاق خسائر كبيرة بالمؤسسات الأمنية والعسكرية التركية، وممارسة الضغوط على الدول المجاورة في ظل تصاعد العنف والصراع، خاصة مع اليونان وإيران وروسيا وسوريا (حامد، ٢٠١٧).

علاوة على ذلك، تسعى تركيا إلى تفعيل دورها الإقليمي بفضل موقعها الإستراتيجي، حيث ترى أن مساهمة إسرائيل في تحديث قواتها العسكرية ستعزز من فعاليتها في المجال الإقليمي. بدأت تركيا بتعزيز التنسيق الأمني مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل في إطار جهودها لمكافحة الإرهاب، الذي يشمل جماعات ذات طابع ديني وأيديولوجي مثل الإسلام الأصولي، إلى جانب منظمات كحركة حماس، وحزب الله اللبناني، وحزب العمال الكردستاني. ويُنظر إلى هذا التعاون كأداة إستراتيجية تمكّن تركيا من الحفاظ على توازنها الإقليمي، مع السعي في الوقت ذاته إلى الحد من انتشار الأسلحة في المنطقة، باستثناء ما تمتلكه تركيا وإسرائيل من قدرات في هذا المجال (السبعاوي، والزناد، ٢٠١٩).

أما من جهة إسرائيل، فإن دوافعها لتعزيز العلاقات مع تركيا لا تختلف كثيرًا عن الأهداف التركية، إذ ترى في هذا التعاون فرصة إستراتيجية لتوسيع أسواق صادراتها من المنتجات العسكرية والتقنية. وتُعد هذه الشراكات عاملاً اقتصاديًا مهمًا، يُسهم في دعم قطاع الصناعات الدفاعية الإسرائيلية باعتباره مصدرًا رئيسيًا للإيرادات المالية ولتعزيز نفوذها التكنولوجي في المنطقة. نظراً لأن تحديث الجيش التركي يعد ورقة رابحة. كما يسعى هذا التعاون إلى ممارسة ضغط إقليمي على بعض دول الجوار التي يُنظر إليها على أنها تشكل تهديدًا لمصالح كل من تركيا وإسرائيل، وفي مقدمتها سوريا وإيران. وفي هذا السياق، يُتيح الوجود العسكري الإسرائيلي غير المباشر ضمن

الأراضي التركية فرصًا لتعزيز نشاطاتها الاستخباراتية، لا سيما فيما يتعلق برصد المنشآت العسكرية السورية، وهو ما يعزز من قدرتها على جمع المعلومات الأمنية ومتابعة التحركات في مناطق حساسة من دون عوائق تُذكر.

وتعتبر إيران العدو الذي تخشاه إسرائيل بسبب قدرتها على تصنيع الأسلحة والصواريخ وامتلاكها أسلحة دمار شامل، حيث يحقق الوجود الإسرائيلي في تركيا هدفاً استراتيجياً، إذ يمكن لإسرائيل في حال نشوب حرب بين الطرفين أن تمارس التجسس وتوجيه الضربات لإيران عبر الأراضي التركية، مما يوفر الوقت والجهد اللازمين للعب الدور الإقليمي في المنطقة (مشاقبة، ٢٠١٣).

تنوعت أشكال التعاون بين القوات الجوية والبحرية لكل من تركيا وإسرائيل، وقد تُوّج هذا التعاون بتوقيع اتفاق مهم في فبراير ١٩٩٦ يسمح لكلا البلدين باستخدام المجال الجوي للآخر لأغراض التدريب العسكري، كما قامت طائرات تركية من طراز "أف ١٦" بإجراء تدريبات عسكرية دون مشاركة إسرائيلية في القواعد الإسرائيلية. وفي عام ١٩٩٧، تم الاتفاق على رسو خمس قطع بحرية تركية في ميناء حيفا، وتوجيه رسائل تحذير وتهديد من هذا التحالف إلى بعض دول الجوار، خاصة لبنان، حيث تم اختراق مجالها الجوي قبل هبوط الطائرات في الأراضي التركية. وتوفر هذه الاتفاقيات عمقاً استراتيجياً لإسرائيل وسلاحها الجوي، مما يؤدي إلى مخاطر تهدد الأمن القومي العربي، خاصة في سوريا ولبنان (الربضي، ٢٠١٦).

تأثرت العلاقات العسكرية والأمنية بين أنقرة وتل أبيب بشكل كبير بصعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، حيث مرت تلك العلاقات بمرحلة من المد والجزر تبعاً للحالة السياسية القائمة بينهما. وغالباً ما كانت العلاقات تشوبها الضعف والاهتزاز بسبب القضايا العالقة، حتى توقفت مؤخراً نتيجة حصار غزة وأزمة أسطول الحرية. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل تم تجميد العديد من صفقات السلاح وإلغاء مناورات بحرية وجوية بينهما. يمكن القول إن العلاقات العسكرية والأمنية بين تركيا وإسرائيل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمستوى العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين، إذ تتأثر هذه العلاقات سلبًا أو إيجابًا وفقًا لطبيعة المناخ السياسي السائد. وقد انعكس هذا الترابط بوضوح خلال فترات التوتر الدبلوماسي، حيث أُلغيت أكثر من ست عشرة صفقة عسكرية كانت قيد التنفيذ أو التفاوض، ما يؤكد هشاشة التعاون العسكري في ظل الخلافات السياسية (جاسم، ٢٠١٥).

في عام ٢٠٠٢، وقعت تركيا اتفاقًا دفاعيًا مع إسرائيل بلغت قيمته نحو ٦٦٨ مليون دولار، بهدف تحديث وتطوير ١٧٠ دبابة من طراز "M60" تابعة للقوات المسلحة التركية (حسين، ٢٠١٥).

كما قررت تركيا في يوليو من نفس العام شراء ٥٠ طائرة قتال عمودية. وفي يناير ٢٠٠٣، زار وفد إسرائيلي يضم خبراء في صواريخ هيرون ومسؤولين من وزارة الدفاع الإسرائيلية (الحباشنة، ٢٠١١) أنقرة، ويأتي ذلك ضمن سياق استمرار التعاون الدفاعي بين تركيا وإسرائيل، لا سيما فيما يتعلق بتطوير مشروع صاروخي مشترك يُعنى بتعزيز قدرات الدفاع الجوي. يتضح من ذلك أن العلاقات العسكرية والأمنية بين البلدين لم تتأثر بصعود حزب العدالة والتنمية، بل استمرت بنفس مستوى التعاون الاستخباري والأمني، بالإضافة إلى مواصلة التدريبات المشتركة وإتمام صفقات الأسلحة.

وفي سياق تعزيز العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل، قامت أنقرة في أبريل ٢٠٠٥ بشراء ثلاث طائرات مسيّرة من إسرائيل، ضمن صفقة شملت أيضًا تزويدها بعشر محطات أرضية، احتوت كل منها على ثلاث إلى أربع طائرات بدون طيار. وواصلت حكومة حزب العدالة والتنمية خلال عام ٢٠٠٦ الالتزام بالاتفاقيات العسكرية الثنائية، إذ شاركت في الاجتماعات الأمنية الثنائية ومتعددة الأطراف التي ضمّت قوى دولية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا. وقد استمر هذا الزخم خلال عام ٢٠٠٨، حيث شهدت العلاقات بين البلدين نشاطًا مكثفًا على مستوى الزيارات الرسمية للمسؤولين العسكريين، سواء على صعيد وزراء الدفاع أو قيادات القوات الجوية والبحرية. كما نُفذت مناورات عسكرية مشتركة، برية وجوية وبحرية، بمشاركة الولايات المتحدة، إلى جانب استمرار التعاون الاستخباراتي بين أنقرة وتل أبيب، في إطار التنسيق الأمني الإقليمي (الحموز، ٢٠١٣).

بحلول عام ٢٠٠٩، لم تعد تركيا تُشبه الدولة التي كانت تتحرك ضمن الأطر التقليدية التي سادت خلال حقبة الحرب الباردة؛ فقد شهدت سياستها الخارجية تحولًا ملحوظًا نحو استقلالية أكبر في اتخاذ القرارات الإقليمية. وفي هذا السياق، اتخذت الحكومة التركية في أكتوبر ٢٠٠٩ قرارًا لافتًا بمنع إسرائيل من المشاركة في المناورات العسكرية التي كان من المقرر إجراؤها بالتعاون مع قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو). وعليه، كشفت أوساط عسكرية وأمنية إسرائيلية أن حجم التبادل العسكري بين أنقرة وتل أبيب، وفق معطيات جديدة لدى وزارة الدفاع الإسرائيلية، تراجعت قيمة التعاون العسكري والأمني بين تركيا وإسرائيل بشكل ملحوظ، حيث انخفضت في عام ٢٠١٠ إلى ما يتراوح بين ٩٠ و١٠٠ مليون دولار سنويًا خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وفي أكتوبر ٢٠١٠، ألغت تركيا، دون إعطاء مهلة كافية، مناورات عسكرية مع إسرائيل بسبب العداء الكبير الذي يكنه الشعب التركي لإسرائيل. وأشارت تقارير صحفية إسرائيلية إلى أن عدة مشاريع عسكرية مشتركة قد تم إلغاؤها، وقدرت قيمة هذه المشاريع المُلغاة بنحو مليار دولار (السبعاوي، والزناد، ٢٠١٩).

يمكن القول إنه، وعلى الرغم من محاولات القيادات العسكرية والأمنية في إسرائيل طمأنة الرأي العام والتقليل من احتمالية تأثر العلاقات التركية–الإسرائيلية سلبًا، مؤكدين على متانتها واستمراريتها حتى في ظل الأزمات، إلا أن الفترة التي أعقبت عام ٢٠٠٢ أظهرت أن هذه العلاقات ليست بمنأى عن التوتر، وأن التحولات السياسية والإقليمية قادرة على إعادة تشكيل طبيعة هذا التحالف الإستراتيجي ٢٠١٠، مخالفة بذلك الاتجاه الحذر من جانب الخارجية الإسرائيلية في معظم سنوات تلك الفترة، إلا أن نزعة التشاؤم باتت واضحة في رؤية المسؤولين الإسرائيليين لمستقبل العلاقات مع تركيا، دون تفرقة بين مسؤولين عسكريين وأمنيين أو سياسيين ودبلوماسيين، وذلك في أعقاب حادثة أسطول الحرية. ومع ذلك، لم يقطع ذلك محاولات إسرائيلية مستميتة لوقف التدهور في العلاقات بين البلدين، حتى أنها وافقت في يوليو ٢٠١٠ على تسليم تركيا الدفعة الأخيرة من طائرات التجسس، والبالغ عددها أربع طائرات، وفقًا لاتفاق تم توقيعه في عام ٢٠١٠. إلا أن العلاقات تدهورت مع تعليق العلاقات العسكرية والاقتصادية مع تل أبيب عقب تقرير لجنة بالمر التابعة للأمم المتحدة، والذي يقضي بأن تعتذر إسرائيل لتركيا عن حادثة أسطول الحرية، وهو ما ترفضه الأولى حتى اللحظة. ويُظهر هذا المسار مدى التدهور الذي شهدته العلاقات التركية–الإسرائيلية، واتجاهها نحو التباعد والتنافر، لا سيما مع تصاعد التحولات الإقليمية في أعقاب اندلاع موجة "الربيع العربي". فقد مثّلت هذه المرحلة فرصة لإعادة صياغة أولويات السياسة الخارجية التركية بما ينسجم مع تطلعات الشعوب العربية نحو الحريات والديمقراطية، وهو ما قد يسهم في تقارب المصالح التركية–العربية، على حساب العلاقات التقليدية مع إسرائيل.

تأثرت العلاقات التركية–الإسرائيلية بشكل بالغ بحادثة "أسطول الحرية" عام ٢٠١٠، ولكن في التاسع عشر من فبراير عام ٢٠١٣، وبعد قطيعة دبلوماسية استمرت نحو ثلاث سنوات على خلفية هجوم القوات الإسرائيلية على السفينة مرمرة، استأنفت تركيا تعاونها العسكري مع إسرائيل، وقد قامت تل أبيب مؤخرًا بتزويد أنقرة بمنظومات متطورة في مجال الحرب الإلكترونية، الأمر الذي ساهم في تعزيز القدرات التقنية للجيش التركي، لا سيما في ما يتعلق بأنظمة الإنذار المبكر على متن طائرات "إيواكس" (AWACS)، والتي تُعد ركيزة أساسية في دعم العمليات الجوية ورفع كفاءة الرصد والاستجابة للتهديدات (السرحان، وخالد، ٢٠١٨).

شهد العام ٢٠٢٢ تحسنًا كبيرًا في العلاقات بينهم، وصل إلى ذروته بعودة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين الدولتين وتبادل السفراء في أغسطس الماضي. كما شهد العامان الماضيان تعاونًا أمنيًا واستخباراتيًا بين البلدين، نجح في إحباط محاولات إيرانية للانتقام من إسرائيل عبر استهداف مواطنين

إسرائيليين موجودين في تركيا. وقد انعكس استئناف العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل بشكل إيجابي على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين، حيث شهد حجم التبادل التجاري ارتفاعًا ملحوظًا، ليصل في عام ٢٠٢٢ إلى نحو ٨ مليارات دولار، مقارنة بـ٦.٧ مليارات دولار في عام ٢٠٢١، كما أن عدد السياح الإسرائيليين إلى تركيا وصل إلى ذروته عام ٢٠٢٢، حيث بلغ عددهم حوالي ٨٠٠ ألف سائح، مقارنة بنحو ٥٧٠ ألفًا عام ٢٠١٩ قبل جائحة كورونا.

كان التعاون العسكري في الماضي ركنًا أساسيًا في العلاقة بين البلدين، إلا أن التعاون العسكري بينهما تراجع بسبب الأزمات بينهما، كما يُعزى تراجع التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل، جزئيًا، إلى انخفاض اعتماد أنقرة على السلاح والتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية، وذلك نتيجة لتطور الصناعات الدفاعية التركية ذاتيًا خلال العقد الأخير. فقد أصبحت تركيا من الدول البارزة في مجال تصدير الأسلحة، ولا سيما الطائرات المسيّرة، حيث بلغت قيمة صادراتها الدفاعية في عام ٢٠٢٢ وحده نحو ٤.٤ مليارات دولار. فضلاً عن ذلك، فإن إسرائيل غير مُستعجلة في تعزيز التعاون العسكري بشكل معمق، بسبب حذرها من تغير السياسة التركية تجاهها، وسيمر وقت حتى تتحسن العلاقات العسكرية بينهما، ولكن تقديرات إسرائيلية تشير إلى أن التعاون في التطوير العسكري قد يكون متواضعًا في البداية، وبخاصة في مجال الطائرات المسيّرة والبحث والتطوير في هذا المجال.

ثالثاً: البعد الاقتصادي في العلاقات التركية-الاسرائيلية:

تركّز السياسة الاقتصادية التركية على توظيف موقع البلاد كجسر بين أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، بهدف تعزيز مكانتها كمركز إقليمي للتجارة والطاقة والخدمات اللوجستية، مع محاولة استغلال كافة الفرص المتاحة والعناصر المساندة، لاسيما في مجال المياه. تهدف تركيا إلى تعزيز هذا الجانب من خلال إقامة مشاريع متنامية مع كل من الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل، حيث ترى في هذه المشاريع إمكانية توفير مزايا اقتصادية أكبر، مما يمكنها من تأمين قدر من الحماية في حال تعرضها لمشكلات اقتصادية (اسعد، ٢٠١١). وتعكس هذه التوجهات أيضًا الرغبة المتزايدة لدى تركيا في استثمار علاقاتها الوثيقة مع القوى الغربية، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة، بهدف تعظيم مكاسبها الاقتصادية والتجارية. ويأتي ذلك في إطار سياسة خارجية تسعى إلى تحقيق فائدة عظمه من الشراكات الدولية لدعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الدور الإقليمي لتركيا، بالإضافة إلى

تسريع عملية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، ولعب دور أساسي في ملء الفراغ الناشئ في الشرق الأوسط، خاصة بعد فرض الحصار على العراق وفقدان سوريا لحليفها الإستراتيجي الوحيد (الاتحاد السوفييتي).

فإن التركيز المتزايد على الاهداف الاقتصادية في السياسة الخارجية التركية يهدف إلى التحولات البنيوية التي شهدتها توجهات أنقرة الدبلوماسية في السنوات الأخيرة، والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بدرجات الاستقرار السياسي والاقتصادي الداخلي. ويُدرك صانعو القرار في تركيا أن التكامل السياسي والتعزيز الاقتصادي الوطني يشكّل ركيزة أساسية في تمكين البلاد من تبنّي سياسة خارجية نشطة وفاعلة، ليس فقط على مستوى الإقليم الجغرافي القريب، بل أيضًا في مناطق أبعد مثل القارة الأفريقية وجنوب آسيا، حيث تسعى تركيا إلى ترسيخ نفوذها وتوسيع شراكاتها متعددة الأبعاد (عكاشة، ٢٠١٣).

وقد اتبعت تركيا إستراتيجية ذات مؤشرات خاصة لتعزيز وضعها الاقتصادي، ومن أبرز مؤشرات التقارب الاقتصادي بين تركيا وإسرائيل توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين في عام ١٩٩٦، وهي خطوة نوعية جعلت من تركيا الدولة ذات الأغلبية المسلمة الوحيدة التي أقدمت. ولا شك أن اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين تركيا وإسرائيل عام ١٩٩٦ قد ساهمت بشكل ملحوظ في تنشيط العلاقات الاقتصادية بين البلدين، إذ أدّت إلى مضاعفة حجم التبادل التجاري، الذي ارتفع من ٤٤٦ مليون دولار في عام توقيع الاتفاقية إلى نحو ٣.٣٨ مليارات دولار بحلول عام ٢٠٠٨ (مشاقبة، ٢٠١٣).

في المقابل، يرى عدد من المختصين في الشأن الاقتصادي أن اتفاقية التجارة الحرة مع إسرائيل ساهمت في التخفيف من بعض الاختلالات البنيوية التي كان يعاني منها الاقتصاد التركي آنذاك، خاصة بعد أن ارتفع إجمالي عجز الموازنة التركية إلى ١٢٩ تريليون ليرة تركية في الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٥، مقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٩٤، حيث بلغ معدل التضخم ١٥٠%، وانخفض دخل الفرد من ٣٠٠٤ دولارات إلى ١٩٢ دولاراً سنوياً. لذا، وجدت تركيا أن إقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل من شأنه أن يكون مدخلاً لتحسين الأداء الاقتصادي بين الطرفين. علاوة على ذلك، فإن توطيد العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل يُنظر إليه كعامل داعم لمكانة تركيا في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل الدولية، خاصة فيما يتعلق بالحصول على قروض جديدة لتمويل برامج الإصلاح الاقتصادي. ويعزز من هذا التقدير اعتبار إسرائيل حليفًا استراتيجيًا رئيسيًا للولايات

المتحدة في المنطقة، وهو ما يُمكن أن يُضفي بعدًا إضافيًا من الثقة في البيئة السياسية والاقتصادية التركية لدى الدوائر المالية الدولية (كاظم، ٢٠١٤).

تجدر الإشارة إلى أن تركيا كانت قد أبدت، في عام ١٩٨٧، نية رسمية لإشراك إسرائيل في مشروع "مياه السلام"، عبر تمديد الأنبوب الغربي ليصل حتى الضفة الغربية لنهر الأردن. غير أن هذه المبادرة لم تكتمل، إذ اضطرت أنقرة إلى التراجع عنها تحت ضغط المعارضة التي أبدتها عددٌ من الدول العربية المعنية بالمشروع (حسين، ٢٠١٥). ويُعد مشروع "أنابيب مياه السلام" من المبادرات الإستراتيجية التي تعلّق عليها إسرائيل آمالًا كبيرة، إذ ترى فيه وسيلة مزدوجة تحقق لها أهدافًا ذات طابع عقائدي واستراتيجي. فعلى المستوى العقائدي، يتماشى المشروع مع الرؤية الدينية اليهودية التي تدعو إلى التفاعل العملي مع الأرض عبر العمل والإنتاج، بما يعزز الارتباط بها. أما على الصعيد الإستراتيجي، فيخدم المشروع هدف تحقيق الأمن الغذائي، من خلال تأمين مصادر مائية موثوقة تُمكن إسرائيل من الوصول إلى مستويات من الاكتفاء الذاتي في أوقات الأزمات أو التوترات الإقليمية.

هذا الأمر يبرهن من جهة على إستراتيجية إسرائيل التي تسعى إلى إبرام اتفاقيات إقليمية لتوزيع المياه، بما في ذلك هذا المشروع، لأنه سيمكنها من للوصول الي كمية كبيرة من المياه لتعزيز وجودها وشرعيتها في المنطقة. كما تسعى للحصول على مياه نهري سليمان وجيحان في تركيا بتمويل عربي لهذا المشروع، مما يحقق مكسباً مائياً لإسرائيل وآخر مادياً لتركيا (خماش، ٢٠١٠).

أما بالنسبة لتركيا، فهي تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي متسارع من خلال استغلال عنصرين أساسيين، وهما المياه والأراضي الزراعية المتاحة لديها، مع الاعتماد على الخبرة الإسرائيلية في المجال الزراعي. تهدف تركيا إلى أن تصبح سلة غذاء في منطقة الشرق الأوسط من حيث التمويل والتنفيذ، والسعي نحو إنجازها بالكامل لتكون ورقة ضغط وتهديد ضد العراق وسوريا. يُعتبر هذا الهدف أحد الأهداف الإستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة، حيث يسعى إلى إخراج أقوى دول الجبهة الشرقية من الصراع العربي – الإسرائيلي، والتأثير على اقتصاديات هذين البلدين وأمنهما القومي.

تعمل تركيا على تعزيز وتنمية اقتصادها من خلال الدخول في مشاريع إستراتيجية مشتركة مع إسرائيل، وهو ما يُنظر إليه من قِبل بعض الأطراف العربية على أنه يأتي أحيانًا على حساب المصالح الاقتصادية الإقليمية العربية وإحلال تعاون إقليمي بديل عن مشاريع التعاون والتكامل

الوحدوي. لذا، يسعى الطرفان، التركي والإسرائيلي، إلى إنجاح السوق الشرق أوسطية بهدف تحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي، ومعالجة التحديات الاقتصادية التي يواجها الطرفان، مثل التضخم والبطالة، وذلك من خلال تأمين مصادر تمويل خارجية تدعم برامج التنمية والتحديث الاقتصادي (مشاقبة، ٢٠١٣).

ومع ذلك، شهدت العلاقات فترات فتورًا بسبب رفض تركيا ما يُعرف بـ "إرهاب الدول" ضد الفلسطينيين، وقيامها بارتكاب مجازر جماعية في مخيم جنين عام ٢٠٠٢. إلا أن هذا الموقف لم يمنع ازدهار التجارة بينهم، حيث كانت التجارة الثنائية نشطة. في عام ٢٠٠٥، تطورت العلاقات بين البلدين وأخذت أبعادًا اقتصادية جديدة، حيث ظهرت تركيا وكانت أكبر شريك تجاري لإسرائيل.

وعلى صعيد موازٍ، شاركت بعض الشركات الإسرائيلية في عمليات خصخصة مؤسسات تركية خلال عام ٢٠٠٨، ما شكّل مؤشرًا على عمق الانفتاح الاقتصادي بين البلدين في تلك المرحلة. وقد تزامن ذلك مع ازدهار ملحوظ في حجم التبادل التجاري، حيث بلغ ذروته في العام نفسه. ومن أبرز مظاهر هذا النشاط الاقتصادي توسّع الحضور التركي داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، حيث تجاوز عدد الشركات التركية العاملة هناك ٥٨٠ شركة. ويُعد الاتفاق المتعلق بإنشاء خط أنابيب يمتد من ميناء جيهان التركي إلى ميناء عسقلان داخل الأراضي الفلسطينية من أبرز المشروعات الاقتصادية ذات الأبعاد السياسية، إذ يعكس تداخل المصالح الاقتصادية بالطموحات الجيوسياسية للطرفين.

على إثر العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة وبسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، شهد التبادل التجاري تراجعًا ملحوظًا، لكن بسبب الطبيعة المركبة لهذه العلاقة، فإن العلاقات على كافة الأصعدة تبرد وتتراجع نظرًا لحاجة كل منهما للآخر في المنطقة (السرحان، وخالد، ٢٠١٨). في عام ٢٠١١، بلغت قيمة الصادرات التركية إلى إسرائيل نحو ٢.٤ مليار دولار، ما جعل إسرائيل تحتل المرتبة السابعة عشرة ضمن قائمة أكبر أسواق الصادرات التركية. وفي عام ٢٠٢٠، أصبحت إسرائيل للمرتبة التاسعة حيث وصلت الصادرات ٤.٧ مليار دولار. خلال عام ٢٠١٣، شهدت العلاقات الاقتصادية بينهم ارتفاعًا واضحًا، حيث زاد حجم الاستيراد التركي من البضائع والسلع الإسرائيلية بنسبة ٥٦% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، ليبلغ حجم الاستيراد ١.٢ مليار دولار، مما جعلها تحتل المركز الثالث كأكبر مستورد للبضائع الإسرائيلية.

شهدت العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل نموًا متزايد خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغت

الصادرات التركية لدولة اسرائيل من الربع الأول من عام ٢٠٢٢ نحو ١.٨٥١ مليار دولار، مسجلة زيادة بنسبة ٣٥% مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢١، ما وضع إسرائيل في المرتبة الثامنة ضمن قائمة أكبر أسواق التصدير التركية. وفي المقابل، بلغت واردات تركيا من إسرائيل ١.٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، ليصل إجمالي حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى نحو ٦.٢ مليارات دولار. تركيا تسعى لأن تكون مركزًا دوليًا للطاقة في شرق المتوسط، مستفيدة من موقعها الجيوسياسي وامتلاكها أطول شاطئ يطل على البحر المتوسط، مما يعزز مكانة الحزب الحاكم وكذلك إنقاذ الاقتصاد التركي. كما تسعى تركيا لتكون ممرًا للغاز الإسرائيلي للتصدير نحو أوروبا، وهو ما صرح به الرئيس إردوغان ووزير خارجيته جاويش أوغلو.

تم استبعاد تركيا من عضوية "منتدى غاز شرق المتوسط" الذي أُنشئ عام ٢٠١٨، والذي يضم "إسرائيل" ومصر واليونان وقبرص والأردن والسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى فرنسا وإيطاليا، بهدف التعاون للاستفادة من الغاز. وقد تبنى المنتدى مشروع خط أنابيب "ايست ميد" لتصدير غاز المتوسط إلى أوروبا، حيث يبدأ الخط من فلسطين المحتلة مرورًا بقبرص ثم جزيرة كريت اليونانية، وصولًا إلى إيطاليا.

أبدت تركيا امتعاضها من المشروع، كونه سيمر عبر ما تعتبره حقوقًا مائية لها، ولكن السبب الحقيقي هو طموحها لاستبدال مسار خط الأنابيب ليمر عبر تركيا، وهو المسار الأقرب لأوروبا والأقل تكلفة، مما سيحقق عوائد مالية كبيرة للأتراك.

مع اشتداد أزمة الطاقة العالمية بفعل الحرب في أوكرانيا، ورغبة الولايات المتحدة وأوروبا في إيجاد بدائل عن الغاز الروسي، يُعتبر غاز شرق المتوسط أحد البدائل الأساسية. وقد دفعت الإدارة الأميركية الأطراف في المنطقة لعقد مصالحات وتوافقات، وخفض التصعيد والتوتر. بلا شك، شجعت الإدارة الأميركية عودة العلاقات الكاملة بين إسرائيل وتركيا، في ظل سعي الإدارة التركية للتغلب على الأزمة الاقتصادية المتصاعدة، والتي أدت إلى تراجع شعبية الحزب والرئيس التركي قبل الانتخابات التركية في عام ٢٠٢٣.

أدى هذا التطور إلى إحداث تحول ملحوظ في السياسة الخارجية التركية تجاه عدد من الدول الإقليمية، بما في ذلك المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة، إلى جانب إسرائيل. وعلى الرغم من أن الاعتبارات الاقتصادية تُعد العامل الأكثر اهمية في رسم الملامح

لسياسة الخارجية التركية في هذه المرحلة، إلا أن هذا التحول يعكس أيضًا عملية إعادة تقييم شاملة لتوجهات أنقرة الإستراتيجية، في ظل المتغيرات المتسارعة على الساحتين الدولية والإقليمية، وما تفرضه من ضرورات إعادة تموضع سياسي ودبلوماسي.

المطلب الثاني: الملفات العالقة في العلاقات الأمنية التركية-الاسرائيلية

بالرغم من التطورات الملحوظة التي شهدتها العلاقات التركية الإسرائيلية على مختلف الأصعدة، إلا أن العديد من القضايا العالقة لا تزال قائمة ولم تشملها التفاهمات الثنائية، إما نتيجة للتجاهل المتعمد من قبل صناع القرار، أو بسبب تجنب الخوض فيها لتفادي التوتر. وتُعد هذه القضايا من الملفات الحساسة التي قد تعيد العلاقات إلى حالة من الاضطراب إذا ما طُرحت للنقاش بشكل مباشر. لذلك، ورغم ما تحمله من أهمية إستراتيجية، لم تُفتح هذه الملفات بعد، على الرغم من أنها قد تُحدث تحولاً جوهرياً في مسار العلاقات المستقبلية بين الجانبين.

لم يعد خافيًا على المتابعين للشأن السياسي ملاحظة التحول العميق الذي طرأ على الدور الإقليمي والدولي لتركيا منذ تولي حزب العدالة والتنمية زمام السلطة. فمنذ ذلك الحين، شهدت السياسة الخارجية التركية تطورًا ملحوظًا في توجهاتها واستراتيجياتها، خاصة تجاه القضايا والأحداث التي تشهدها المناطق المحيطة، وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط، مع تركيز واضح على القضية الفلسطينية. وقد أسهمت التحولات السياسية الكبرى التي شهدها العالم العربي عام ٢٠١١، نتيجة للثورات الشعبية وسقوط عدد من الأنظمة السلطوية، في إحداث تغيرات جوهرية تجاوزت حدود الدول المعنية، لتؤثر بشكل مباشر على التوازنات الإقليمية والديناميات الدولية الأوسع.

وقد انعكست هذه التغيرات على تركيا داخليًا وخارجيًا، وأسهمت في إعادة صياغة رؤيتها للسياسة الخارجية، التي اتّسمت بنزعة أكثر انخراطًا وتأثيرًا في قضايا الجوار القريب والبعيد، مع التركيز على الوساطة، وإدارة الأزمات، وتعزيز النفوذ التركي ضمن بيئة إقليمية متقلبة (آراس، ٢٠١٢).

تلعب تركيا وسياستها دوراً كبيراً في المنطقة من خلال الاعتماد على حشد الرأي العام التركي لتحقيق حالة من الاستجابة والانسجام مع توجهاتها الخارجية. كما تسعى أيضاً إلى لعب دور إيجابي في حشد الرأي العام العربي تجاه بعض القضايا التي تشغل حيزا في السياسية التركية الخارجية مثل فلسطين والعراق. وقد ظهر القبول العربي الشعبي منسجماً مع القبول الرسمي العربي للسياسة التركية الخارجية من خلال استقبال المواطن العربي للدور التركي بإيجابية (Kucukcan, 2010).

على المستوى السياسي، وفي ظل التنافس المتصاعد بين القوى الإقليمية على إعادة تموضعها ضمن الخريطة الجيو–إستراتيجية التي نشأت بعد انهيار البوابة الشرقية للعالم العربي إثر احتلال العراق، ومن قبله إقصاء النظام الأفغاني "الطالباني"، تظهر تركيا كلاعب أساسي ورئيسي يمتلك خطوط الاتصال والتواصل مع جميع الفاعلين المؤثرين. حيث تطمح تركيا إلى ترسيخ مكانتها المميزة في المنطقة استناداً إلى ثقلها الذاتي من جهة، وإلى حاجة الآخرين إلى التواصل وإيجاد الحلول والمخرجات في ظل الأزمات العسكرية والسياسية والتقلبات الاقتصادية التي تواجها المنطقة ككل (أوغلوا، ٢٠١٠).

أولاً: القضية الفلسطينية في السياسة التركية–الاسرائيلية:

إن قضية الشعب احتلال إسرائيل لفلسطين تُعتبر، ولا تزال، من أبرز المحاور في العلاقات بين تركيا وإسرائيل حيث تؤثر في هذه العلاقات بشكل إيجابي أو سلبي وفقاً لمتغيراتها، أكثر من تأثير العلاقات نفسها عليها. تؤكد تركيا علي حق الشعب الفلسطيني في ارض فلسطين التاريخية لتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة. وقامت تركيا بدعم المواقف الفلسطينية وانتقاد الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة، ومنها إدانة القصف العشوائي على المدنيين في رفح. وعندما فازت حركة حماس في اول انتخابات تشريعية عام ٢٠٠٦، دعت تركيا إلى احترام النتائج والتي كانت ديمقراطية وبمراقبة دولية (السبعاوي، والزناد، ٢٠١٩).

لقد أبدت تركيا دعمها للقضية الفلسطينية من خلال اخذت خطوات فعلية وقامت بفتح مكتب تمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٩. وبعد عام، رفضت تركيا الاعتراف بقرار إسرائيل لجعل القدس عاصمة للدولة العبرية. وبنفس الوقت، عملت تركيا على خفض تمثيلها في سفارتها بتل أبيب إلى درجة سكرتير ثانٍ، كما صوتت ضمن ١١٨ دولة لصالح القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٠، الذي ينص على عدم الاعتراف بمشروعية كافة القرارات والتدابير الإسرائيلية المتخذة لتغيير وضع الأراضي المحتلة (الحموز، ٢٠١٣). وفي عام ١٩٨٨، أعلنت تركيا رسميًا اعترافها بالدولة الفلسطينية التي أُعلنت من قبل المجلس الوطني الفلسطيني خلال اجتماعه في العاصمة الجزائرية، وأصدرت العديد من البيانات الرسمية منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، مُدانةً القمع الإسرائيلي وداعيةً إسرائيل للمشاركة في مساعي السلام الرامية إلى تسوية مشكلة الشرق الأوسط.

من جهة أخرى، شهدت حقبة الثمانينات محاولات وجهوداً تركية للحفاظ على مستوى العلاقات مع إسرائيل، أو على الأقل منع تدهورها، من بينها عدم اتخاذ أنقرة موقفاً ملموساً إزاء الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، حرصاً منها على عدم تأزيم علاقاتها مع إسرائيل. كما قامت بتهجير اليهود الإيرانيين إلى إسرائيل خلال حرب الخليج الأولى، وسعت لإشراك إسرائيل في مشروع إقليمي ضخم يُعرف بـ "مشروع مياه السلام" (الحباشنة، ٢٠١١).

في عام ١٩٨٦، رفعت أنقرة درجة تمثيلها الدبلوماسي إلى وزير مفوض، ومع اندلاع الانتفاضة الأولى في المناطق المحتلة عام ١٩٨٧، أعيد تركيز الأنظار العربية والدولية على معاناة الفلسطينيين، مما جعل تركيا تشعر بأنها ملزمة بتعديل موقفها، خاصة في ظل أساليب القمع الإسرائيلية. وفي عام ١٩٨٨، تبنى المجلس الوطني الفلسطيني، وهو برلمان منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى، مواقف سياسية واضحة، مما دفع تركيا للاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية التي أعلنها المجلس. وقد كان للموقف التركي أثر واضح لدى الفلسطينيين، ولتجنب فقدان علاقاتها مع إسرائيل نتيجة اعترافها بالدولة الفلسطينية المقترحة، استخدمت تركيا مشروع شاهير عام ١٩٨٩ كفرصة لإعلان موقف يُرضي إسرائيل، حيث رحبت أنقرة بهذا المشروع للانتخابات في المناطق المحتلة، كما رحبت بمشروع مبارك عام ١٩٨٩ كمحاولة لدفع عملية السلامفي عام ١٩٩٠، شهدت العلاقات بين تركيا وإسرائيل نقلة نوعية وتعمقًا ملحوظًا، وذلك في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي. فقد أتاح هذا التحول الجيوسياسي لإسرائيل فرصة لتوسيع نطاق نفوذها الإقليمي دون أن يثير ذلك ردود فعل سلبية كبيرة من الجانب الفلسطيني، ويُعزى ذلك جزئيًا إلى طبيعة العلاقات المتوترة التي كانت تربط إسرائيل ببعض الدول في المنطقة، مثل بلغاريا واليونان، مما جعل التقارب مع تركيا يبدو أقل استفزازًا في السياق الإقليمي آنذاك (السرحان وخالد، ٢٠١٨).

اتخذت تركيا موقفاً إيجابياً من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، باعتبارها أحد الأطراف المشاركة في إجراء المصالحة بشأن القضية الفلسطينية، وتحظى بمكانة مرموقة بين أطراف الصراع في المنطقة، بالإضافة الى مكانتها باعتبارها عضواً مؤقتاً في مجلس الأمن الدولي وحلف شمال الأطلسي. وقد حمّلت تركيا إسرائيل مسؤولية الاعتداء على غزة، ووقفت إلى جانب الشعب الفلسطيني من خلال حث مجلس الأمن الدولي على التدخل المباشر. كما قامت بتجميد الوساطة بين إسرائيل وسوريا فيما يتعلق بعملية السلام بين الطرفين، وطالبت بضرورة إيصال المساعدات إلى غزة. في أعقاب رفض إسرائيل الامتثال لقرار مجلس الأمن رقم ١٩٦٠، والذي دعا إلى وقفٍ فوري لإطلاق

النار في قطاع غزة، تصاعدت حدة التوترات السياسية والدبلوماسية، وأثارت هذه الخطوة انتقادات واسعة على المستويين الإقليمي والدولي. صعّدت تركيا من موقفها الدبلوماسي، مطالبةً بحرمان إسرائيل من الوصول إلى مقرات الأمم المتحدة (حامد، ٢٠١٧).

علاوة على ذلك، طرحت تركيا خارطة طريق تقوم على مرحلتين، تهدف إلى تأمين وقف إطلاق النار في غزة، واستعادة التهدئة، وفتح الطريق أمام المساعدات الإنسانية، واستئناف مفاوضات السلام. وأبدت استعدادها لإرسال مراقبين مدنيين إلى غزة، وبدأت فعلياً بإرسال مساعدات وإغاثة للشعب الفلسطيني، إلا أن القوات البحرية الإسرائيلية الخاصة قامت باعتراض سفن "أسطول الحرية" أثناء توجهها إلى قطاع غزة في مهمة إنسانية تهدف إلى كسر حصار غزة. وقد نتج عن هذه العملية لجوء الجانب الإسرائيلي إلى قوة مفرطة، ما أدى إلى مقتل عدد من الناشطين الأتراك، في واقعة وُصفت بأنها عملية "قتل انتقائي–جماعي"، وأثارت موجة واسعة من الإدانات الدولية، بالإضافة إلى تصعيد حاد في العلاقات الدبلوماسية بين أنقرة وتل أبيب، مما أدى إلى مقتل العديد من الأتراك والمتضامنين معهم، مما دفع تركيا لسحب سفيرها من تل أبيب (السبعاوي، والزناد، ٢٠١٩). مع استمرار الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الشعب الفلسطيني، برز تحول ملحوظ في الموقف التركي تجاه الانقسامات الداخلية بين حركتي فتح وحماس. فقد تبنت تركيا نهجًا داعمًا لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، من خلال الدفع نحو تقارب داخلي وتوحيد الصف، مع التأكيد على أهمية تنسيق الأدوار بين الدول العربية والإسلامية في هذا السياق، بما يخدم المصالح الإستراتيجية المشتركة. ورغم أن ملف المصالحة ظل محورًا أساسيًا في الوساطة المصرية، إلا أن أنقرة شددت على أن ذلك لا يتعارض مع مساهمة باقي الأطراف الإقليمية في دعم هذا المسار وتحقيق أهدافه.

ثانياً: القضية الكردية ومجالات التعاون السياسي الإسرائيلي–التركي:

تُعد القضية الكردية حساسا جدا ومعقدة ضمن السياق الداخلي التركي، حيث تُوليها الحكومة أهمية خاصة ضمن أولوياتها الأمنية. وتسعى أنقرة إلى مواجهة ما تعتبره تهديدات إرهابية مرتبطة ببعض المنظمات الكردية، وتربط بين هذه الجماعات وأعمال العنف التي تستهدف الأمن والاستقرار الداخلي. وقد أسهمت هذه القضية بشكل ملحوظ في تطور العلاقات مع إسرائيل، إذ ترى تركيا في التعاون مع الإسرائيليين وسيلة فعّالة للتعامل مع هذه المشكلة، دون أن يؤثر ذلك على سيادتها، بل تسعى من خلال هذه العلاقات إلى تعزيز وجودها في المنطقة.

ترى تركيا أن القضية الكردية تشكّل جزءًا لا يتجزأ من التحديات الإقليمية المتشابكة التي تواجهها، إذ تعتبرها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتوازنات السياسية والأمنية في المنطقة، حيث ترتبط هذه المسألة بتدهور الأوضاع الأمنية في شمال العراق، إضافة إلى ما تعتبره أنقرة أدلة على وجود علاقات بين بعض المنظمات الكردية المتطرفة وجهات إقليمية، مثل إيران وسوريا. وفي هذا الإطار، يُنظر إلى تعزيز العلاقات بين تركيا وإسرائيل كعنصر داعم للموقف التركي إقليميًا، إذ يسهم في تقوية أوراق أنقرة الإستراتيجية في مواجهة الكثير من التحديات الأمنية بين الجانبين، ويُكسبها دعمًا تقنيًا واستخباراتيًا يمكن توظيفه في إدارة ملف الأمن الداخلي (الطراونة، ٢٠١٩).

تشير المعلومات الواردة من أنقرة والقدس إلى أنه بعد توقيع اتفاق التعاون العسكري عام ١٩٩٦ بينهم، تم وضع سياسة واضحة لمواجهة هذه المشكلة، وبدأ تنسيق متقدم في مجال تبادل المعلومات السياسية ذات الصلة بالتنظيمات الكردية، شمل رصد أنشطة وتجمعات هذه التنظيمات في كل من العراق وسوريا وإيران ولبنان. وقد استغلت تركيا نشاط الموساد في هذا المجال، حيث اتخذت وزارة الدفاع والأركان العامة في كل من إسرائيل وتركيا قراراً بتنشيط التعاون السري في الاتجاه الكردي، مما يُعتبر من التكتيكات الإستراتيجية لمواجهة الأخطار بعيدة المدى (الزعتري، ٢٠١٨).

يمكن القول إن القضية الكردية تُعد من القضايا الجوهرية التي تؤثر بشكل مباشر في توجهات السياسة الخارجية التركية، خاصة فيما يتعلق بعلاقاتها مع عدد من الأطراف الإقليمية والدولية. وقد اتُهِمت إيران وسوريا والعراق واليونان ودول أوروبية بتقديم الحماية والدعم المالي لحزب العمال الكردستاني. في هذا السياق، اتخذت تركيا كافة الإجراءات لمهاجمة أماكن التواجد العسكري الكردستاني المرتبط بحزب العمال في شمال العراق (١٩٩٥)، وتوغلت في الأراضي العراقية، تلتها عملية أخرى عام ١٩٩٦، واستمرت المطاردة حتى شنت هجوماً أسفر عن احتلال الأراضي العراقية في الشمال، حيث بقيت القوات العسكرية التركية هناك حتى عام ١٩٩٧، مرابطة في الأراضي العراقية بهدف إخماد مركز التمرد الكردي (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٧).

في الواقع، تُعَدُّ هذه قضية معقدة، نظراً لارتباطها بالدول المجاورة، ولا يمكن لتركيا تحقيق علاقات خارجية ثابتة أو شبه مستقرة دون معالجة هذه المشكلة الداخلية الأساسية. يُعد اختلاف المواقف بين تركيا والدول المعنية بالقضية الكردية هدفًا معلنًا في السياسات الإقليمية، بينما تكمن أهداف ذات أبعاد ورؤى سياسية أعمق، منها استغلال القضية الكردية لخلق بؤر توتر جديدة في الشرق الأوسط والشرق الأدنى، وكذلك في جنوب روسيا. ومن ثم، يتم غض الطرف من قبل المجتمع

الدولي عن الصراع الوطني الفلسطيني، ليصبح قضية ثانوية مقارنة بقضايا أكثر اتساعاً، مما يسهم في توفير أجواء ملائمة أمام إسرائيل للتحرك بحرية أكبر واستقلالية في سياستها الاستعمارية.

ثالثاً: الموقف التركي من طوفان الأقصى والاتجاهات المستقبلية

أسفرت العملية التي نفذتها كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، في صباح السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، والمعروفة باسم "طوفان الأقصى"، عن إحداث اضطراب كبير في الخطط السياسية والتوازنات الدبلوماسية على مستوى العلاقات الخارجية التركية. وقد فرضت هذه العملية واقعًا جديدًا استدعى إعادة تموضع في مواقف أنقرة الإقليمية، كما تركت تأثيرًا بالغًا على المستوى العالمي، سواء من حيث الاستجابة السياسية أو إعادة تقييم الاصطفافات في الشرق الأوسط.

يشير عبد الرزاق (٢٠٢٣) إلى أن تركيا تسعى إلى موازنة موقفها بعناية في مواجهة الحرب، حيث حافظت على دعمها للقضية الفلسطينية مع تهدئة العلاقات مع الحركة، وسعت لتجنب تداعيات جديدة مع إسرائيل. جاءت عملية "طوفان الأقصى" في توقيت دقيق، إذ سبقت بأيام قليلة تحركات دبلوماسية كانت تهدف إلى استئناف مسار تطبيع العلاقات بين تركيا وإسرائيل. فقد التقى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، للمرة الأولى منذ سنوات، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٣. وقد أُشير إلى هذا اللقاء كخطوة رمزية تعكس نية الطرفين إعادة بناء الثقة السياسية، غير أن التطورات الميدانية اللاحقة فرضت تحديات جديدة أمام هذا المسار.

شهد عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ تقارباً تركياً إسرائيلياً على كافة المستويات، فقد قام الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ بزيارة أنقرة في عام ٢٠٢٢، حيث بحث تعيين سفراء جدد في أنقرة وتل أبيب. كما قام مولود تشاووش أوغلو، وزير الخارجية التركي وفاتح دونماز، وزير الطاقة بزيارة إسرائيل لبحث سبل التعاون الإستراتيجي بين البلدين في مجال الطاقة، وكانت هذه الزيارة الأولى من نوعها منذ ١٥ عاماً، حيث ساد الفتور العلاقات بين أنقرة وتل أبيب. ثم تم تبادل السفراء في أغسطس ٢٠٢٢، وفي فبراير ٢٠٢٣، قدمت إسرائيل مساعدات إغاثية لتركيا بعد زلزال كهرمان مرعش، وأرسلت وفداً إغاثياً مكوناً من ١٤٠ شخصاً للمساعدة، كما قام إيلي كوهين، وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك بزيارة تركيا، مما أدى إلى التقارب بين أنقرة وتل أبيب فيما عُرف بدبلوماسية الزلزال

أو دبلوماسية الإغاثة. في أعقاب إعلان نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التركية، اتصل كل من هرتسوغ ونتنياهو لتهنئة أردوغان والتأكيد على رغبتهم في تطوير العلاقات بين البلدين.

وعلى الرغم من أن تركيا كانت تسعى في البداية إلى دور دبلوماسي في هذا الصراع، فقد استخدمت خطاباً شعبوياً لوصف الابادة الإسرائيلية في غزة، حيث لعبت دوراً بناءً من وراء الكواليس في منع هذا الصراع من أن يصبح حريقاً إقليمياً أوسع. وكان نهج تركيا شعبوياً وبراغماتياً في آن واحد، غير أن انطلاق العمليات البرية الإسرائيلية في قطاع غزة مثّل نقطة تحول في الخطاب الرسمي التركي، حيث اتّسمت تصريحات القيادة التركية بلهجة تصعيدية شديدة، اقتربت في بعض مواقفها من الطابع الهجومي (Brandon, and Joshua, 2023).

يشير صالحة (٢٠٢٤) إلى أن من بين مؤشرات تصاعد التوتر التركي الإسرائيلي هو وقف التبادل التجاري مع إسرائيل، وفي خطوة تعكس تصاعد التوتر في العلاقات الثنائية، قامت تركيا باستبعاد إسرائيل من قائمة الدول التي يُسمح بالتصدير إليها ضمن مجموعة من القيود التجارية التي فرضتها أنقرة. وتجدر الإشارة إلى أن الواردات التركية إلى إسرائيل كانت تمثّل نحو ٥.٢% من إجمالي واردات تل أبيب، كما توفر مجموعة زورلو التركية ٧% من الكهرباء لإسرائيل. وأعلنت وزارة التجارة التركية وقف تصدير ٥٤ منتجاً إلى إسرائيل حتى إعلان وقف إطلاق النار في غزة، وتعهدت إسرائيل باتخاذ تدابير ضد تركيا متهمة إياها بانتهاك الاتفاقيات التجارية بين البلدين. تشمل الصادرات التركية إلى إسرائيل مجموعة واسعة من المنتجات الصناعية والإستراتيجية، أبرزها الألومنيوم، والصلب، ومواد البناء، ووقود الطائرات، والأسمدة الكيماوية. وقد بلغت قيمة هذه الصادرات في عام ٢٠٢٣ نحو ٥.٤ مليارات دولار، في حين سجّل حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠٢٢ ما يقارب ٨ مليارات دولار، ما يعكس مستوىً متقدّمًا من التعاون الاقتصادي. وفي السياق السياحي، استقبلت تركيا نحو ٨٠٠ ألف سائح إسرائيلي خلال العام نفسه.

وفي ضوء الموقف التركي من "طوفان الأقصى"، علقت تركيا التعاون العسكري مع الناتو، وأكدت أن الناتو لا ينبغي أن يتعاون مع إسرائيل كشريك حتى تنتهي الحرب. وفي تصعيد قانوني لافت، أعلنت تركيا انضمامها رسميًا إلى الدعوى المقامة أمام محكمة العدل الدولية، حيث تقدّمت بشكوى تتّهم فيها إسرائيل بارتكاب انتهاكات جسيمة لاتفاقية الأمم المتحدة وارتكاب إبادة جماعية، وذلك على خلفية الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة (البراري، ٢٠٢٤).

كما اتخذت تركيا عدة إجراءات ضد إسرائيل، منها إلغاء التوأمة بين المدن، حيث قامت البلديات

في تركيا التي كانت قد عقدت اتفاقات توأمة مع نظيرتها في إسرائيل عن إلغاء تلك الاتفاقيات، ومنها بلديات كاديكوي، أزمير الكبرى، أضنة الكبرى، وأدرنة، مما يعبر عن ارتفاع حدة الغضب الشعبي ضد إسرائيل في الشارع التركي بمختلف انتماءاته. ومن المتوقع أن تستمر تلك الإجراءات حتى بعد انهاء إسرائيل إبادتها في قطاع غزة (الحاج، ٢٠٢٤).

استضافت تركيا المؤتمر الخامس لرابطة برلمانيون لأجل القدس، الذي عُقد تحت عنوان "الحرية والاستقلال لفلسطين"، بحضور الرئيس رجب طيب أردوغان ورئيس البرلمان التركي، وفود برلمانية من ثمانين دولة. وقد تضمن البيان الختامي للمؤتمر مجموعة من المبادرات والإجراءات الهادفة إلى دعم القضية الفلسطينية، من بينها تأسيس مبادرة قانونية دولية مدعومة من البرلمانيين والبرلمانات، والتي ستتولى تنسيق جهود القانونيين المعنيين بملاحقة مجرمي حرب الإبادة الجماعية في غزة، ودعم حركة المقاطعة العالمية لإسرائيل وداعميها.

كما أعلنت تركيا عن عزمها على تدشين "أسطول الحرية ٢" بالتعاون مع المنظمات المختلفة المنضوية تحت تحالف أسطول الحرية الدولي ومنها المجتمع المدني، وعلى رأسها هيئة الإغاثة الإنسانية التركية (IHH)، بهدف إيصال آلاف الأطنان من المساعدات الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني في غزة عبر البحر، انطلاقاً من ميناء توزلا التركي الواقع على بحر مرمرة، وذلك لكسر الحصار المفروض على القطاع.

تسعى تركيا إلى لعب دور مركزي في مستقبل قطاع غزة والتأثير في مجريات الأمور هناك، من خلال طرح نفسها كوسيط في مفاوضات إنهاء الحرب، وربما استضافة مقر مكتب حركة حماس، في ظل ما يُثار عن وجود ضغوط أمريكية على قطر لإغلاق مكتب الحركة في الدوحة. وقد اقترحت تركيا صياغة خطة لتسوية أمنية تشمل نشر قوات مشتركة في القطاع، ولكن لم يتلقى المقترح أي ترحيب من إسرائيل والولايات المتحدة.

في ظل استمرار التطورات الميدانية والسياسية بفلسطين المحتلة، من المتوقع أن يستمر الموقف التركي الرسمي في سياقاته الحالية، أي في حالة اشتباك سياسي وإعلامي مع دولة الاحتلال، وتبنٍ كامل للسردية الفلسطينية وسردية المقاومة، وإدانة للحرب المستمرة. ومن المتوقع أن تستمر مساعي تركيا في المسارات السياسية والقانونية لتجريم ومحاسبة الإسرائيليين المتورطين في الإبادة، خاصة بعد استشهاد الناشطة التركية – الأمريكية عائشة نور إيزجي أيجي في الضفة الغربية

برصاص جنود الاحتلال. ومع ذلك، لا يُرجح أن تصعّد أنقرة أكثر في المجال الاقتصادي، فيما يتعلق باستمرار نقل النفط الأذربيجاني إلى دولة الاحتلال عبر موانئها.

إضافة إلى ذلك، هناك تطوران محتملان قد يدفعان نحو تغيير الموقف التركي أو تعديله مستقبلاً؛ الأول هو الانتخابات الأمريكية واحتمال عودة دونالد ترامب إلى المكتب البيضاوي، والثاني هو احتمال نشوب حرب إقليمية قد تشمل أطرافاً مهمة بالنسبة لتركيا، مثل إيران وسورية واليونان وقبرص، مما يُستبعد معه بقاء تركيا في صفوف المراقبين، خاصة في ظل شعورها بالتهديد من الحشود العسكرية الأمريكية والغربية في اليونان وقبرص.

في الواقع، تبدو الإجراءات التي اتخذتها تركيا مؤخرًا ضد إسرائيل موجّهة بالدرجة الأولى نحو الداخل، وبالتحديد إلى جمهور حزب العدالة والتنمية، الذي أبدى استياءه من موقف الحكومة تجاه الحرب على غزة، وعبّر عن هذا الغضب خلال الانتخابات البلدية. أما على المستوى الخارجي، فتركيا تسعى إلى لعب دور أكبر في القضية الفلسطينية بشكل عام، وخصوصًا فيما يتعلق بمستقبل غزة بعد انتهاء الحرب. وهي تحاول استعادة صورتها في المنطقة كدولة تدافع عن القضية الفلسطينية، وتمنع استبعادها من أي ترتيبات سياسية تخص القطاع. ورغم أن هناك من يشكك في قدرة أنقرة على التوسط بين إسرائيل وحماس بسبب تدهور العلاقات مع تل أبيب، فإن تركيا تراهن على علاقتها القوية مع حماس، وعلى مكانتها الإقليمية، لتفرض نفسها كطرف أساسي قادر على التأثير في مجريات الأمور.

النتائج:

تندرج هذه الدراسة ضمن حقل دراسات العلاقات الدولية، حيث تحتل العلاقات التركية–الإسرائيلية مكانة بارزة في المشهد الإقليمي، خصوصًا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا. وقد سعت الدراسة إلى تحليل مجموعة من العوامل والمحددات التي أثرت في مسار هذه العلاقات، مع التركيز على تأثير التحولات الدولية والإقليمية، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج شكلت إجابات عن تساؤلات البحث، على النحو التالي:

اتسمت نظرة تركيا تجاه إسرائيل باعتبارها حليفًا يمكن الاعتماد عليه، مع وجود اختلاف في الرؤية في علاقاتها مع إسرائيل من جهة ومع الدول العربية من جهة أخرى. فقد حرصت تركيا على عدم التخلي عن القضية الفلسطينية، رغم أن هذا الموقف قد يسبب لها نوعًا من القلق والتصادم مع

إسرائيل، كما يتضح من موقفها من حصار غزة وقصفها المتكرر، وإصرارها على تقديم المساعدات وعرض قضيتها في المحافل الدولية. وقد زاد التوتر في العلاقات بين تركيا وإسرائيل في توجه تركيا المنطقة العربية، لكنه لم يصل إلى حد الانسجام والتوافق الذي يسهل إمكانية التوصل إلى حلول للقضايا العالقة، مما يعزز الموقف التركي تجاه الصراع الوطني الفلسطيني.

إن حالة الفراغ في النظام الإقليمي العربي وهشاشته بعد احتلال العراق قد أدت إلى تنامي الدور التركي، وحصر تنافسها مع إسرائيل في المنطقة، وهو ما يتحمل مسؤوليته العرب أنفسهم، بالإضافة إلى إيران كدولة إقليمية قائدة ونافذة. إن التعاون الإستراتيجي التركي–الإسرائيلي قد يشكل تهديدًا للأمن القومي العربي، حيث يمثل دعامة لأمن المنطقة بما يخدم المصالح المشتركة بينهما، وهما أكبر قوسين خارج النسق العربي. كما أن تعاونهما قد يمنع ظهور قوة عربية في المنطقة تمارس سياسة مهددة لأمن كل منهما، بل قد تعمل الدولتان على إحداث الانقسامات وتشتيت القدرات العربية، في ظل سعي تركيا لضمان مكانة جيدة في الخريطة الجديدة للمنطقة.

لقد نجحت تركيا في تعزيز حضورها الإقليمي والدولي، واستطاعت التفاعل مع عدد من المتناقضات، فهي ليست عدوة لإسرائيل ولا حليفة للعرب، ولكن ذلك لا ينفي إمكانية كسبها لدائرة التأثير والتحرك العربي وتحقيق مكاسب متبادلة. منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام ٢٠٠٢، برزت تركيا بشكل متزايد كلاعب رئيسي في منطقة الشرق الأوسط، مستندة إلى توجهات إستراتيجية جديدة ترتكز على تعزيز علاقاتها مع جوارها الجغرافي. وقد تبنّت أنقرة رؤية تقوم على استثمار الجوار القريب وتفعيل ما يُعرف بالعمق الإستراتيجي، عبر تنشيط الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية مع العالمين العربي والإسلامي، دون التفريط في علاقاتها مع الدول غير العربية في الإقليم. وفي هذا الإطار، أولت تركيا اهتمامًا خاصًا بتطوير علاقات إستراتيجية مع إسرائيل، نظرًا لتفوقها في المجالات التكنولوجية والعسكرية، سعيًا إلى الاستفادة من هذه القدرات في دعم مصالحها الإقليمية والوطنية.

تبيّن أن الأهداف والمصالح العليا للعلاقات التركية–الإسرائيلية خلال الفترة (٢٠١٠–٢٠٢٢) قد حكمتها مجموعة من المتغيرات، كان العامل الاقتصادي هو الأبرز، بالإضافة إلى العاملين السياسي والأمني. وقد شجعت إسرائيل الجانب التركي على تبادل المنافع والمكاسب على كافة الأصعدة، كما يتضح من خلال وتوسيع دائرة الاعتماد المتبادل بينهما وزيادة حجم التبادل التجاري.

تبيّن أن الحكومة التركية قد صعدت من مواقفها مع استمرار المجازر، من خلال توقيع عقوبات اقتصادية متدرجة وصولاً إلى وقف كافة التعاملات التجارية مع دولة الاحتلال، على الرغم من وجود تقارير تتحدث عن طرق بديلة وبلدان ثالثة لإيصال البضائع التركية إليها. كما انضمت تركيا لدعوى الإبادة أمام محكمة العدل الدولية التي رفعتها جنوب إفريقيا، واستضافت عشرات الجرحى الفلسطينيين في المستشفيات التركية للعلاج، وأرسلت عدة قوافل مساعدات إلى مصر لإدخالها إلى قطاع غزة، مما جعلها أكثر دولة مرسلة للمساعدات وفق البيانات الرسمية.

التوصيات:

لقد شهدت العلاقات بمختلف المجالات بين تركيا وإسرائيل مراحل هامة من التطور والتحسن، حيث كان للتغيرات الإقليمية والدولية تأثير كبير على هذه العلاقات. سعت كل من تركيا وإسرائيل إلى بناء أرضية من المصالح المشتركة، تهدف إلى تعزيز حضورهما السياسي على الساحة الدولية، وتوسيع مجالات التأثير الإقليمي والدولي. كما انطلق هذا التعاون من رغبة متبادلة في دعم الاستقرار الداخلي لكلٍ من البلدين. من خلال الدراسة السابقة، تم استخلاص العديد من النتائج المتعلقة بالمحددات والمرتكزات الأساسية في العلاقات بينهم، مما يتيح تقديم التوصيات التالية:

توصي الدراسة بضرورة العمل على تعزيز العلاقات بين تركيا وإسرائيل، نظرًا لما تشكّله كل دولة من أهمية إستراتيجية للطرف الآخر في مجالات متعددة، وعلى رأسها الأمن والاقتصاد والسياسة. إن الحفاظ على قنوات الحوار والتعاون المشترك من شأنه أن يسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي، ويعزز من فرص التكامل في مواجهة التحديات المشتركة.

تؤكد الدراسة على الحاجة الملحّة لتوجيه اهتمام كلٍ من تركيا وإسرائيل نحو تعزيز التعاون في الجوانب الأمنية والإستراتيجية، بما يضمن لهما دورًا أكثر فاعلية وتأثيرًا في المجتمع الدولي. كما تبرز أهمية السعي لتحقيق توازن مدروس في التطلعات السياسية والفكر الإستراتيجي والأيديولوجي في تعاملهما الثنائي، وذلك ضمن إطار من المصالح المتبادلة التي تكفل المنفعة لكلا الطرفين، وتُسهم في ترسيخ علاقات مستقرة وفعالة على المدى الطويل.

وكما توصي الدراسة بضرورة إجراء أبحاث أكاديمية لاحقة تتسم بقدر أكبر من العمق والتحليل، تتناول بشكل موسع أهمية كل من تركيا وإسرائيل وأدوارهما المتغيرة في النظام الدولي. كما ينبغي أن تستشرف هذه الدراسات الآفاق المستقبلية لحضور الدولتين وتأثيرهما في إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية والدولية.

المراجع

أ- **المراجع باللغة العربية:**

- أبو الحسن، خالد (٢٠٠٩)، "العلاقات التركية-الاسرائيلية بين التوتر والاستقرار، **مجلة دراسات شرق اوسطية**، ٤٩(١٣): ٥٩ – ٧٥. https://koha.birzeit.edu/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=289044
- آراس، بولنت (٢٠١٢)، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، (ط١)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان-الأردن.
https://books.google.jo/books/about =YzN1DwAAQBAJ&redir_esc=y
- أرجيلوس، نسرين (٢٠١٧) الأسس النظرية لتحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، ١٠(٢)، ٢٢٣-٢٤٠ https://asjp.cerist.dz/en/article/156596.
- أسعد، محمد (٢٠١١)، "**العلاقات التركية-الاسرائيلية في عهد حزب العدالة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.
https://thesis.mandumah.com/Record/158772
- أوغلوا، احمد (٢٠١٠) "**العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** ". ترجمة محمد جابر وطارق عبدا لجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون. مركز الجزيرة للدراسات.
https://studies.aljazeera.net/ar/production/books/2011/07/2011723105633933651.html
- بدوي، محمد طه (٢٠١٣). **العلاقات السياسية الدولية**. المكتبة المصرية، ط١، القاهرة.
https://library.alistiqlal.edu.ps/book-8206-1638.html
- البراري، حسن (٢٠٢٤) **التداعيات الجيوسياسية للحرب على غزة**، مركز الجزيرة للدراسات.
https://studies.aljazeera.net/ar/article/5855
- جاسم، حمد (٢٠١٥)،" تركيا واسرائيل فى عهد اردوغان، صراع اعلامى وتعاون سرى"، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية. https://fcdrs.com/polotics/253
- جلال، أحمد؛ والديربي، عبدالعال؛ وشاكر، محمد (٢٠٢٤) "تأثير التدخل التركي على الأمن القومي العربي في المنطقة العربية منذ ٢٠١١وحتى ٢٠٢١"، مجلة السياسة والاقتصاد، ٢٣(٢٢)، ٦-٤٧.
https://journals.ekb.eg/article_349846_74c7ed5863bcc90cba1dee64488de29a.pdf

- الجلداوي، هند (٢٠٢٣) تأثير العلاقات التركية – الإسرائيلية على القضية الفلسطينية، **قضايا سياسية**، ٧٥(١):٤٤٦-٤٦٥.
https://www.researchgate.net/publication/378253262
- الحاج، سعيد (٢٠٢٤) محددات الموقف التركي من معركة طوفان الأقصى، مركز الزيتونة للدراسات الإستراتيجية .
https://www.alzaytouna.net/2024/10/08/%D8%A5%D8%B6%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-14-
- حامد، محمد (٢٠١٧) تاثير العلاقات التركية على العلاقة مع الكيان الصهيونى، اضاءات مصر العربية. https://www.iasj.net/iasj/download/6dfab1a96a993152
- الحباشنة، صداح (٢٠١١) العلاقات التركية–الاسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة (٢٠٠٢ – ٢٠١٠م)، **دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ٣٨(٣): ٧٧٨-٨٠٠. https://search.mandumah.com/Record/631178
- حسين، خالد (٢٠١٥) العلاقات التركية–الاسرائيلية بين التوتر والاستقرار"، مجلة دراسات الشرق أوسطية، عمّان. https://search.mandumah.com/Record/202610
- الحموز، رمزي(٢٠١٣) **العلاقات التركية–الاسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.
https://dspace.alquds.edu/items/691546fe-21bc-4017-ae42-6c7b28cf4362
- خماش، رنا(٢٠١٠) " العلاقات التركية –الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية"، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان. https://library.palestine-studies.org/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=25318
- دوزي، وليد (٢٠١٦) الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط في عهد حزب العدالة والتنمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ٣(٢)، ٢٨٠-٣٠٠.
https://asjp.cerist.dz/en/article/7618
- الريضي، سلام (٢٠١٦)"التآكل في العلاقات التركية–الاسرائيلية واستبعاد التغيّر الإستراتيجي"، مركز الزيتونة للاستشارات والدراسات، بيروت
https://www.ammonnews.net/article/70931
- ربيع، حسين، وصلاح، ياسمين (٢٠٢٤) منصات التواصل الاجتماعي كساحة حرب رقمية موازية: دراسة تحليلية لحملات مقاطعة المنتجات الداعمة للحرب الإسرائيلية على غزة ٢٠٢٣

باستخدام أداتي التحليل الشبكي وتحليل السمّية Toxicity analysis، مجلة البحوث والدراسات الاعلامية، ٢٨(٢)، ٩-٩٢https://mjsm.journals.ekb.eg/article_363368.html.

- الزعتري، احمد (٢٠١٨) العلاقات التركية-الاسرائيلية،٢٠٠٢-٢٠١٦ مركز الزيتونة للدراسات، بيروت. https://www.alzaytouna.net/product/
- السبعاوي، فهد والزناد، هدى (٢٠١٩). التحالف التركي-الإسرائيلي في تسعينات القرن العشرين وانعكاساته على العلاقات التركية -الإيرانية. **مجلة الخليج العربي**،٤٧(٣): ٢٥٥-٢٨٥. https://www.mbrl.ae/web/guest/asset-details? 10370683
- السرحان، صايل وخالد سلمان. (٢٠١٨). المتغيرات السياسية والأمنية للعلاقات التركية-الاسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية-العربية: ٢٠٠٢-٢٠١٤. **دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ٤٥(٤): ١٦٩-١٨٥.

https://archives.ju.edu.jo/index.php/hum/article/view/10982

- سليم، محمد(٢٠١٣) **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية. https://lib.bue.edu.eg:8081/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=27699
- صالحة، سمير (٢٠٢٤) **الموقف التركي من حرب غزة واتجاهاته المستقبلية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655030 .
- الطراونة، سحر (٢٠١٩) اثر الدعم الاسرائيلي لاستفتاء انفصال كردستان عن العراق على العلاقات التركية-الاسرائيلية، **دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ٤٦(٢): ٣٩٣-٤٠١. https://archives.ju.edu.jo/index.php/hum/article/view/101103
- طعمة، حسن، (٢٠١٠). **نظرية اتخاذ القرارات**، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والطباعة. https://catalogue-biblio.univ-setif.dz/opac/index.php?lvl=notice_display&id=65942
- عبد الرازق، سعيد (٢٠٢٣) طوفان الأقصى يهز علاقة تركيا وحماس، الشرق الأوسط، ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٣، https://aawsat.com/
- عبد الرؤف، يسرى، (٢٠١١) "إثر صعود حزب العدالة والتنمية التركى على العلاقات التركي-الاسرائيلية"، مركز دراسات الشرق الاوسط، جامعة الازهر، غزه. https://democraticac.de/?p=34162

- العزي، غسان (٢٠١٤). **سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**. مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط١، بيروت.
https://books.google.jo/books/about/&redir_esc=y
- عكاشة، سعيد(٢٠١٣) **العلاقات التركية – الإسرائيلية من التحالف على الصدام**، كراسات إستراتيجية. https://rawabetcenter.com/archives/150848
- كاظم، عبد الكريم (٢٠١٤)، العلاقات التركية–الاسرائيلية فى ضوء الإستراتيجية التركية الجديدة، دار مجدولاى، عمان الاردن. https://www.noor-book.com%84-pdf
- المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات (٢٠١٧) استفتاء اقليم كردستان بين الاصرار الكردي والمعارضة الإقليمية، قطر.
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/
- مشاقبة، عاهد (٢٠١٣) العلاقات التركية–الاسرائيلية وانعكاساتها على دول الجوار العربي، **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**، ١٩(٤):١٢٣-١٥٧
https://search.mandumah.com/Record/770561
- مقلد، إسماعيل، (٢٠٠٦). **العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع**، الطبعة الخامسة (إصدار خاص).https://www.noor-book.com/book/review/437919
- المنوفي، كمال (٢٠١٠) **أصول النظم السياسية المقارنة**، ط٢، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.
https://www.noor-book.com/tag/D9%83%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%88%D9%81%D9%8A

٢- المراجع باللغة الانجليزية

- Brandon, F and Joshua, K,(2023) **Between Swords of Iron and the Al Aqsa Deluge: The Regional Politics of the Israel-Hamas War, the Middle East Program**, The Foreign Policy Research Institute,
https://www.fpri.org/article/2023/11/
- Joseph Rivera, (2003). **The psychological dimension of foreign policy**, chariss publishing company, USA, Ohio.
https://www.amazon.com/psychological-dimension-foreign-policy/dp/B0006BUOI6

- Krippentorff, E., (2009). The international Relations as a Social Science, Csuney: The Harvester Press, USA. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000018717
- Kucukcan, T (2010)." **Arab Image in Turkey**", **Research Report, No.1, Foundation for Political,** Economy and Social Research. June,. Page 5. https://www.academia.edu/26804321/Arab_image_in_Turkey
- Maclleand, C. (1967). **Theory and the International System**. Macmillan, , USA, New York. https://books.google.jo/books/about/Theory_and_the_International_System.html?id=56iOAAAAMAAJ&redir_esc=y